المعهد العالي للقضاء

ⵓⵔⵣⵣⵓ ⵓⵏⵎⵍⵉ ⵏ ⵜⵙⴻⴼⵔⵜ

Institut Supérieur de la Magistrature

التقرير السنوي لسنة 2019

المعهد العالي للقضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

كلمة المدير العام للمعهد العالي للقضاء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تميزت سنة 2019 بالمكرمة الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية دام له العز والنصر والتمكين للمعهد العالي للقضاء والمتمثلة في الارتقاء به إلى مؤسسة استراتيجية وإدراجها ضمن لائحة المؤسسات العمومية التي يعين مديرها العام بمقتضى ظهير ملكي شريف بعد التداول بشأنه في المجلس الوزاري، وذلك من خلال تعديل القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا والذي تمت المصادقة عليه يوم 04 أكتوبر 2019.

هذا التعديل سيشكل لامحالة نقلة نوعية في عمل المعهد سواء من حيث الإطار التشريعي المنظم له أو هيكلته أو اختصاصاته أو الموارد التي ينبغي رصدها لتحقيق أهدافه الاستراتيجية على ضوء توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة.

وسعيا من المعهد العالي للقضاء إلى تجويد عمله والرفع من نجاعته وتحقيق أهدافه الاستراتيجية وتقوية لقدراته التواصلية، عمل على إصدار التقرير السنوي لسنة 2019 تفعيلا لمخرجات مشروع التوأمة مع مؤسسات التكوين القضائية الفرنسية والبلجيكية والإسبانية في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي " برنامج دعم الإصلاح المؤسساتي وتقوية قدرات المعهد"، خاصة المكون الخامس والمتعلق بالتواصل.

يتضمن هذا التقرير السنوي حصيلة أنشطة ومنجزات المعهد العالي للقضاء على مستوى التكوين والتعاون الوطني والدولي والتدبير من خلال أرقام وإحصائيات كما يعرض لأبرز الأحداث التي شهدتها المؤسسة خلال سنة 2019 بالإضافة إلى آفاق ورؤية المعهد المستقبلية للتكوين.

وانسجاما مع المعايير والممارسات الدولية الجيدة، يسعى المعهد العالي للقضاء من خلال إعداد هذا التقرير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها إرساء قواعد جودة التدبير والحكامة وعرض المنجزات السنوية والمساهمة في تفعيل استراتيجية التواصل والمساعدة على توثيق عمل المعهد.

وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر والتنويه لكافة اطر المعهد ولكل المؤطرين على المجهودات الكبيرة التي يبذلونها لتطوير عمل المعهد وتحقيق أهدافه بما يساهم في إغناء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة والارتقاء بمستوى التكوين وتحقيق جودته وفق متطلبات العدالة المعاصرة.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وما توفيقنا إلا بالله، نعم المولى ونعم النصير.

عبد الحنين التوراني

المكلف بمهام المدير العام للمعهد العالي للقضاء

الفصل الأول
تقديم المعهد العالي للقضاء

I - الإطار القانوني والمؤسساتي للمعهد العالي للقضاء

1.1 النشأة والتطور

عرف المغرب منذ الاستقلال تطورا مهما في مجال التكوين القضائي، فبعد إنشاء المعهد الوطني للدراسات القضائية عمليا سنة 1962 وقيامه بتكوين العديد من القضاة تكوينا إعداديا ومستمرا، تم إحداث المعهد الوطني للدراسات القضائية قانونا بتاريخ 29 يناير 1970 بمقتضى المرسوم رقم 587-69-2 ليعمل على تلقين القضاة النواب (الإطار الذي كان يصنف فيه المنتسبون الجدد لسلك القضاء)، تكوينا نظريا وعمليا يساعدهم على ممارسة مهامهم بالمحاكم وعلى استكمال خبرات القضاة الممارسين.

وفي إطار مخطط تأهيل العدالة وتحديثها، أولت وزارة العدل لتكوين القضاة وكتاب الضبط ومساعدي القضاء أهمية كبرى بالنظر إلى دورهم المحوري في الإصلاح، وتأكيدا لهذا التوجه، صدر القانون رقم 09.01 بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.02.240 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) والمتعلق بالمعهد العالي للقضاء، الذي ينص في المادة الأولى منه " يحول المعهد الوطني للدراسات القضائية، إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويحمل اسم «المعهد العالي للقضاء...".

وبموجب هذا القانون يخضع المعهد العالي للقضاء لوصاية الدولة التي تهدف إلى العمل على تقيد أجهزته المختصة بأحكام هذا القانون، خصوصا ما يتعلق منها بالمهام المسندة إليه، والسهر فيما يخصه بوجه عام على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية. ويخضع كذلك لمراقبة الدولة المالية المطبقة على المؤسسات العمومية بموجب النصوص التشريعية الجاري بها العمل. ويكون مقر المعهد العالي للقضاء بالرباط، ويمكن أن تحدث مراكز تابعة له، يحدد عددها ومقارها بنص تنظيمي.

وقد مر المعهد العالي للقضاء بعدة محطات هامة تتمثل فيما يلي:

- **سنة 1962**: انطلاق العمل بالمعهد الوطني للدراسات القضائية من خلال تكوين إعدادي ومستمر للأفواج الأولى من القضاة المغاربة.
- **سنة 1970**: الإحداث القانوني للمعهد بمقتضى المرسوم رقم 587-69-2 حيث أصبح تكوين القضاة إلزاميا وتولى المعهد بصفة أساسية التكوين الأساسي للملحقين القضائيين والتكوين المستمر للقضاة.
- **سنة 1999**: خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح اشغال المجلس الأعلى للقضاء: " .... إننا نسعى إلى مزيد من التطور والتحديث حتى نمكن قضاءنا من رفع التحديات التي تفرضها مشارفة الألفية الثالثة مما يقتضي تكوينا مستمرا ومتفتحا يستوجب العناية بالمعهد الوطني للقضاء بإعادة هيكلته وتحسين برامجه وتحيين مناهج تأطيره وتجديد طرق عمله..."
- **سنة 2002**: صدور الظهير الشريف بتنفيذ القانون رقم 09.01 تحول المعهد بمقتضاه إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت اسم "المعهد العالي للقضاء"، وقد تم توسيع مهامه لتشمل بالإضافة إلى تكوين القضاة وأطر كتابة الضبط بعض المهن القضائية من عدول متمرنين ومفوضين قضائيين متدربين وكذا التكوين بناء على طلب لفائدة أطر وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والخاصة.
- **سنة 2003**: صدور المرسوم رقم 2.03.40 المتعلق بتطبيق القانون رقم 09.01 المذكور حيث توسعت مهام المعهد، واكتملت إعادة هيكلته.
- **سنة 2019**: الارتقاء بالمعهد العالي للقضاء إلى مؤسسة استراتيجية، وإدراجه ضمن لائحة المؤسسات العمومية التي يعين مديرها العام بمقتضى ظهير شريف بعد التداول بشأنه في المجلس الوزاري وذلك بعد مصادقة المجلس الوزاري الذي ترأسه جلالة الملك يوم 04 أكتوبر 2019 على تعديل القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا.

1.2 مقتطفات مرجعية

▪ خطب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة:

• افتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء يوم 15 دجنبر 1999

".... مما يقتضي تكوينا مستمرا ومتفتحا يستوجب العناية بالمعهد الوطني للقضاء بإعادة هيكلته وتحسين برامجه وتحيين مناهج تأطيره وتجديد طرق عمله...."

• افتتاح السنة القضائية يوم 29 يناير 2003

".... نعتبر أن برنامج إصلاح القضاء طموح وشاق وطويل وإننا لعازمون على تسريع وتيرته لتحديث جهاز العدل وتخليقه وتأهيله...."

• تخليد ذكرى ثورة الملك والشعب المجيدة يوم 20 غشت 2009

".... أما الأهداف المنشودة، فهي توطيد الثقة والمصداقية في قضاء فعال ومنصف، باعتباره حصنا منيعا لدولة الحق، وعمادا للأمن القضائي، والحكامة الجيدة، ومحفزا للتنمية، وكذا تأهيله ليواكب التحولات الوطنية والدولية، ويستجيب لمتطلبات عدالة القرن الحادي والعشرين.

ولتحقيق هذه الأهداف الكبرى، ندعو الحكومة إلى بلورة مخطط متكامل ومضبوط، يجسد العمق الاستراتيجي للإصلاح، في محاور أساسية، وهي تعزيز ضمانات استقلال القضاء، وتحديث المنظومة القانونية، وتأهيل الهياكل والموارد البشرية، والرفع من النجاعة القضائية، وترسيخ التخليق، وحسن التفعيل.... "

• افتتاح الدورة الجديدة للمجلس الأعلى للقضاء يوم 1 مارس 2012

".... ما فتئنا منذ تقلدنا الأمانة العظمى لقيادة شعبنا والتي يعتبر القضاء من صميم مسؤولياتها نوجه حكومتنا والبرلمان إلى الأهمية القصوى التي نوليها لإصلاح القضاء وتحديثه وتأهيله للإسهام الفعال في المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي نسهر على تحقيقه...."

▪ مقتطف من الرسالة الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة المنعقد بمراكش بتاريخ 21 أكتوبر 2019.

" وترسيخا لهذا التوجه، يتعين إيلاء عناية خاصة للتكوين المتخصص لمختلف مكونات منظومة العدالة، عملا على رفع قدرات المحاكم في إصدار الأحكام العادلة والملائمة، داخل آجال معقولة ... "

1.3 الإطار القانوني للمعهد العالي للقضاء

تتمثل أهم النصوص القانونية المؤطرة لعمل المعهد العالي للقضاء فيما يلي:

ظهير شريف رقم 1.02.240 صادر في 25 من رجب 1423(3 أكتوبر 2002)
بتنفيذ القانون رقم 09.01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء

ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.467 صادر في 26 شوال 1394(11 نونبر 1974)
المكون للنظام الأساسي لرجال القضاء كما وقع تغييره وتتميمه (القسم الثاني: الملحقون القضائيون)

مرسوم رقم 2.03.40 صادر في 20 رجب 1424 (17 شتنبر 2003)
بتطبيق القانون 09.01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء

مرسوم رقم 2.05.178 صادر في 22 ربيع الأول 1427 (21 أبريل 2006)
بتحديد شروط المشاركة في مباراة الملحقين القضائيين وبرنامج الاختبارات وتنقيطها وكذا الإجراءات المتعلقة بامتحان نهاية تدريب الملحقين المذكورين.

قرار مشترك بين وزير العدل ووزير المالية والخوصصة يتعلق بهيكلة المعهد العالي للقضاء مؤرخ في 30 شتنبر 2004

قرار مشترك لوزير العدل ووزير المالية والخوصصة بشأن السماح للمعهد العالي للقضاء
بتحديد مقادير التعويضات عن تحديد مداخيل مقابل ما يقدمه من خدمات للغير مؤرخ في 9 دجنبر 2004

قرار لوزير العدل رقم 2355.06 صادر في 30 من رمضان 1427 (23 أكتوبر 2006)
بتحديد برنامج الاختبارات الكتابية والشفوية لمباراة الملحقين القضائيين.

قرار لوزير العدل رقم 2356.06 صادر في 30 من رمضان 1427(23 أكتوبر 2006)
بتحديد إجراءات ومقاييس الانتقاء الأولي للمرشحين المقبولين للمشاركة في اختبارات مباراة الملحقين القضائيين.

قرار للوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة رقم 2357.06 صادر في 30 من رمضان 1427 (23 أكتوبر 2006)
بتحديد قائمة الشهادات المقبولة للمشاركة في مباراة الملحقين القضائيين.

1.4 توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة

أكد ميثاق إصلاح منظومة العدالة في الهدف الرئيسي الخامس منه على ضرورة إنماء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة وذلك من خلال:

- التأهيل المؤسسي لاحتضان الجودة وضمان التميز؛
- الارتقاء بمعايير وشروط ولوج وممارسة مهن منظومة العدالة؛
- الارتقاء بمستوى وفعالية التكوين الأساسي والتخصصي؛
- دعم التكوين المستمر لضمان الاحترافية؛
- رفع قدرات الموارد البشرية لهيئة كتابة الضبط؛
- تقوية القدرات المؤسساتية للمهن القضائية والقانونية؛
- دعم الثقة في المهن القضائية والقانونية.

1.5 رسالة وقيم ورؤية المعهد

- **رسالة المعهد**

الرفع من نجاعة النظام القضائي وجودة الخدمة القضائية من خلال تنمية قدرات الموارد البشرية العاملة في الحقل القضائي وذلك عبر تقوية كفاءاتها الأساسية ومهاراتها المهنية والاجتماعية.

- **القيم**

يحرص المعهد في تنفيذ مهامه على القيم الخمس التالية:

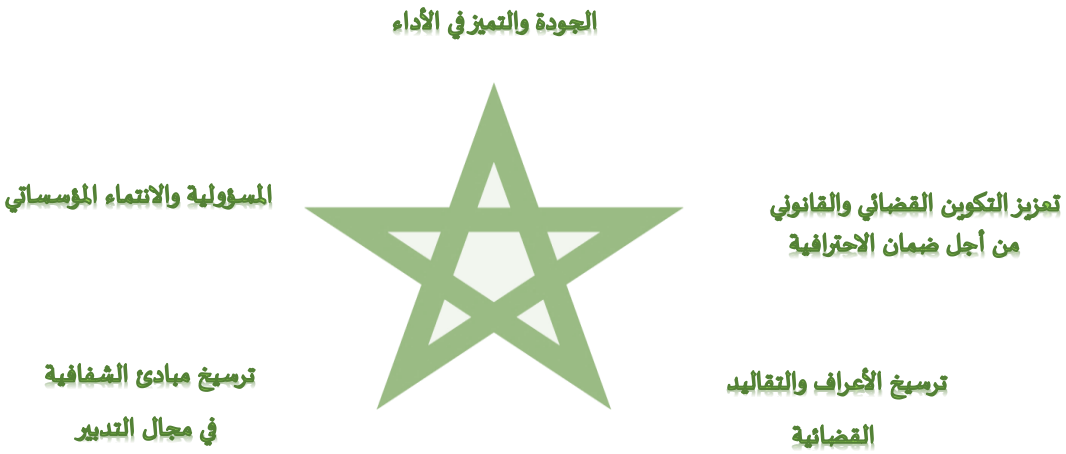

- **الرؤية**

الريادة في مجال التكوين القضائي والدراسات القانونية.

1.6 مهام المعهد العالي للقضاء

تناط بالمعهد العالي للقضاء المهام التالية:

- التكوين الأساسي للملحقين القضائيين من خلال أسلاك دراسية وندوات و تداريب تطبيقية، تمكنهم من اكتساب المعارف والتقنيات والسلوكات اللازمة لممارسة القضاء؛
- تكوين القضاة المستمر والمتخصص من خلال تنظيم دورات دراسية وندوات و تداريب داخل المغرب وخارجه؛
- التكوين الأساسي والمستمر في مجال كتابة الضبط، من خلال تلقين علوم وتقنيات ومناهج التسيير والتدبير وخدمة الوافدين، وقواعد وأسس الإجراءات المسطرية المتبعة أمام مختلف المحاكم، ودراسة قواعد وإجراءات تنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر القضائية، والنهوض بكل ما يرمي إلى تطوير جهاز كاتبة الضبط عن طريق إعداد البحوث والدراسات؛
- تقديم استشارات وإنجاز خبرات في ميدان اختصاص كتابة الضبط، لفائدة الإدارة المركزية أو عندما يطلب من المعهد ذلك بصفة قانونية بواسطة السلطة الوصية؛
- تنظيم دورات للتكوين وندوات وتداريب لاستكمال الخبرة وإعادة التأهيل؛
- تنظيم دورات للتكوين الأساسي والمستمر والمتخصص، لفائدة مساعدي القضاء وممارسي المهن القانونية بطلب من الهيئات المهنية المعنية؛
- القيام بالنشر والأبحاث والدراسات العلمية، في مختلف الميادين القانونية والقضائية والفقهية؛
- التعاون مع الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، الوطنية والأجنبية ذات الاهتمام المشترك؛
- القيام بتنظيم دورات أو ندوات تكوينية، في المجال القانوني والقضائي لفائدة أطر وأعوان الدولة، والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة؛
- كما يمكن للمعهد في نطاق اتفاقيات التعاون الثقافي والتقني والقضائي المبرمة بين المملكة المغربية والدول الأجنبية، قبول طلبة أجانب للمشاركة في دورات تكوين الملحقين القضائيين وموظفي كتابة الضبط، وكذا تنظيم ندوات تكوينية متخصصة لفائدة القضاة أو الأطر القضائية أو أطر كتابة الضبط الأجنبية، بالإضافة إلى القيام بمهام الخبرة والاستشارة والتدريس لدى الدول المذكورة.

II - هيكلة المعهد العالي للقضاء

2.1 الهيكل التنظيمي

يدير المعهد مجلس إدارة ويسيره مدير عام.

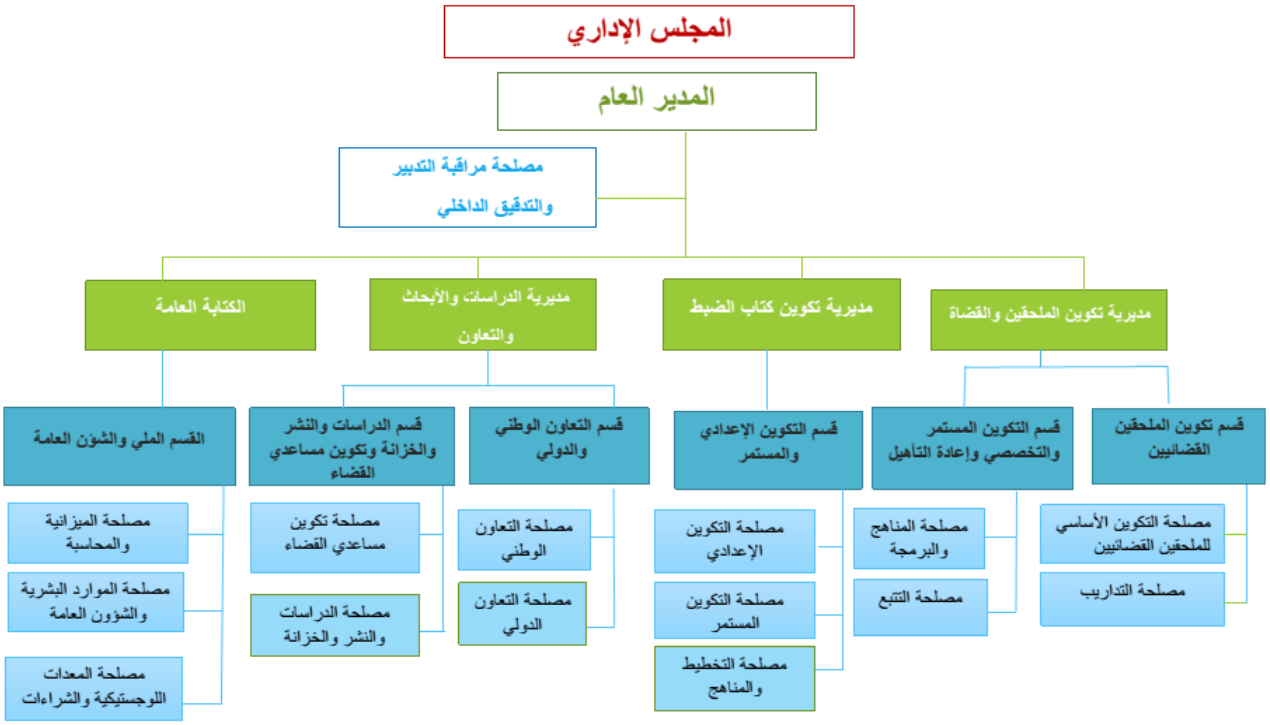

2.2 المجلس الإداري للمعهد العالي للقضاء

يتمتع مجلس إدارة المعهد الذي يرأسه وزير العدل بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لإدارة المعهد، ويتداول في جميع المسائل المتعلقة بمهامه وحسن سيره.

ولهذه الغاية، يقوم المجلس بالمهام التالية:

- الموافقة على النظام الداخلي للمعهد؛
- إعداد النظام الأساسي لمستخدمي المعهد، وعرضه على المصادقة طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل؛
- اقتراح نظام الدراسة والاختبارات؛
- الموافقة على برامج التكوينات الملقنة داخل المعهد وطرق التقييم المستمر؛
- المصادقة على الاتفاقيات التي يبرمها المعهد، مع المؤسسات الأخرى ذات الأهداف المشتركة؛
- الموافقة على مشروع ميزانية المعهد؛
- الموافقة على الحسابات الإدارية وحسابات التسيير؛
- اقتراح نظام تعويض المدرسين بالمعهد والمؤطرين بالمحاكم، وباقي المشاركين في أنشطة التكوين والبحث ولجان التقييم والاختبارات؛
- حيازة العقارات وبيعها وتأجيرها؛
- قبول الهبات والوصايا.

ويجتمع مجلس الإدارة على الأقل مرتين في السنة ولاسيما:

- قبل 30 يونيو لحصر القوائم التركيبية للسنة المالية المختتمة؛
- قبل 15 أكتوبر لدراسة وحصر الميزانية والبرنامج التقديري للسنة المالية الموالية.

2.3 الإدارة العامة للمعهد العالي للقضاء

يعين المدير العام للمعهد، وفقا لأحكام الفصل 30 من الدستور، ويتمتع بجميع السلط والصلاحيات اللازمة لتسيير شؤون المعهد.

ولهذه الغاية يقوم بالمهام التالية:

- إعداد النظام الداخلي للمعهد، وعرضه على موافقة مجلس الإدارة والسهر على تطبيقه؛
- تنفيذ قرارات مجلس إدارة المعهد، وإن اقتضى الحال قرارات اللجنة أو اللجان التي يحدثها مجلس الإدارة؛
- تسيير شؤون المعهد العلمية والمالية والإدارية والإشراف على مختلف مصالحه؛
- الإشراف على إعداد برامج التكوين بالمعهد، والسهر على تنفيذها طبقا لقرارات مجلس الإدارة؛
- إعداد مشروع ميزانية المعهد؛
- اقتراح التدابير الكفيلة بتحسين جودة التكوين وعرضها على مجلس إدارة المعهد للموافقة عليها؛
- إبرام الاتفاقات بعد موافقة مجلس إدارة المعهد؛
- تمثيل المعهد أمام القضاء، وإزاء الغير والقيام بجميع الأعمال التحفظية؛
- مباشرة أو الإذن في مباشرة جميع التصرفات أو العمليات المتعلقة بمهام المعهد؛
- تعيين أساتذة المعهد وجميع المستخدمين الإداريين طبقا للأحكام المقررة في النظام الأساسي؛
- تقديم تقرير حول أنشطة المعهد لمجلس الإدارة عند نهاية كل سنة، وكذا مشروع برنامج العمل المقترح بالنسبة للسنة الموالية؛
- ويمكن للمدير العام أن يتلقى تفويضا من مجلس إدارة المعهد لتسوية قضايا معينة؛
- كما يجوز له أن يفوض تحت مسؤوليته جزءا من سلطه واختصاصاته إلى الكاتب العام أو أحد المديرين.

ويعتبر المدير العام للمعهد هو الآمر بقبض موارد المعهد وصرف نفقاته، وبهذه الصفة يقوم بالالتزام بالنفقات بموجب تصرفات أو عقود أو صفقات، ويعمل على مسك محاسبة النفقات الملتزم بدفعها، ويصفي ويثبت نفقات المعهد وموارده.

ويساعد المدير العام في مهامه، مدير تكوين الملحقين القضائيين والقضاة ومدير تكوين كتاب الضبط ومدير للدراسات والأبحاث والتعاون كما يساعده في مهامه الإدارية كاتب عام.

III – التدبير الإداري والمالي للمعهد العالي للقضاء

3.1 الموارد البشرية

طبقا للمادة 14 من القانون رقم 09-01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، تتألف هيئة العاملين بالمعهد من قضاة وأساتذة باحثين وأطر هيئة كتاب الضبط، ومستخدمين إداريين وتقنيين وموظفين يلحقون من الإدارات العامة.

عدد الهيئة العاملة برسم سنة 2019، وتطوره خلال الفترة 2015-2019

يبلغ عدد الهيئة العاملة برسم سنة 2019، 77 موزعة كالتالي:

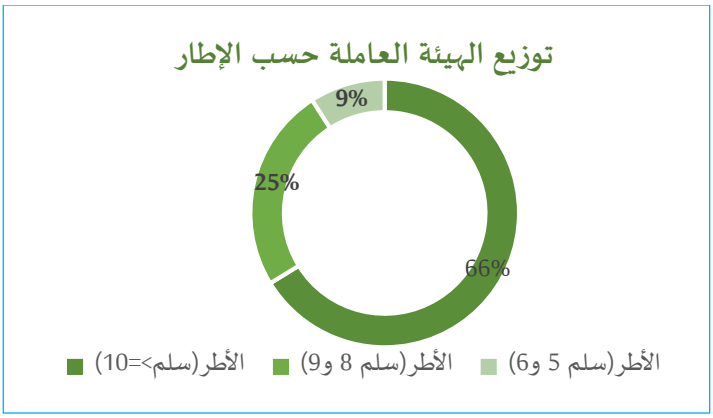

ويبلغ عدد الموظفات بالمعهد العالي للقضاء 39 موظفة أي ما يناهز 51% من الهيئة العاملة.

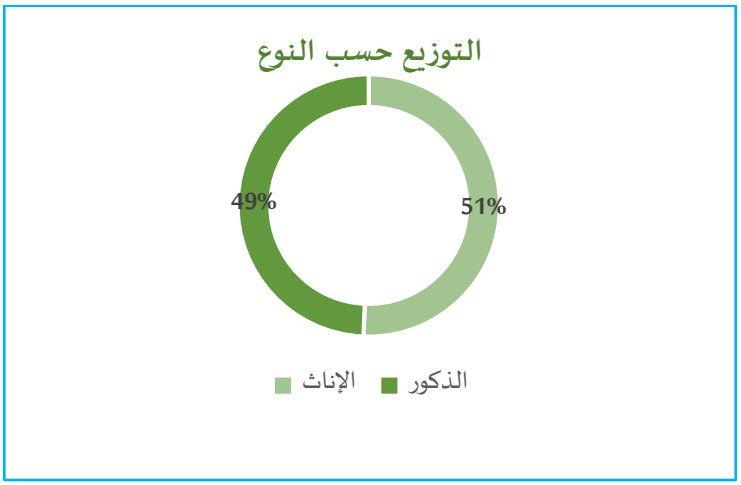

كما يبلغ عدد المسؤولين 24 من ضمنهم 13 مسؤولة أي بنسبة 46 %.

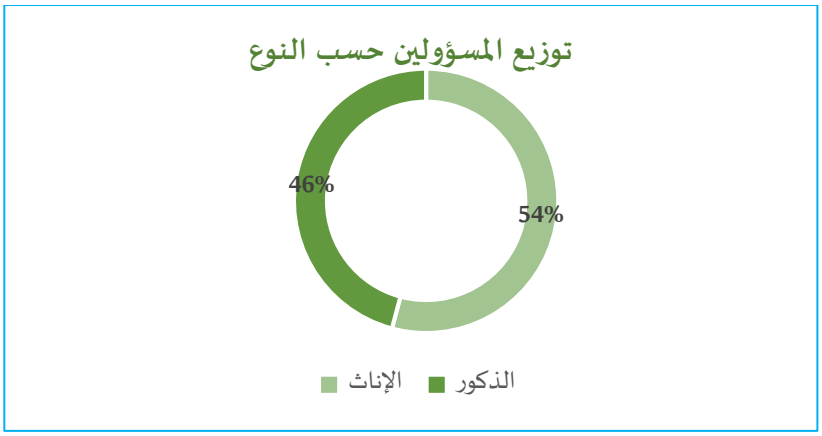

تطور عدد الهيئة العاملة بالمعهد 2015-2019

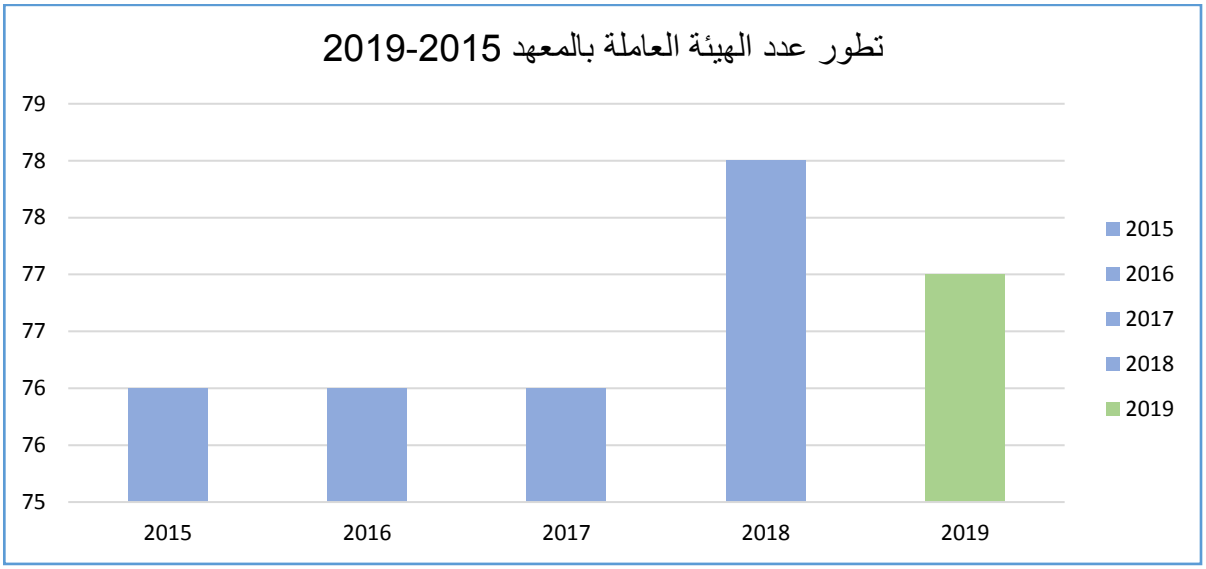

3.2 الموارد المالية

طبقا للمادة 13 من القانون رقم 09-01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، تشتمل ميزانية المعهد على ما يلي:

- **في باب الموارد:** المخصصات السنوية والإعانات المالية التي تمنحها الدولة، والمحاصيل المتأتية من القيام بالأبحاث ومن تقديم الخدمات، وعوائد القروض، والإعانات المالية غير إعانات الدولة، والهبات والوصايا والحاصلات المتنوعة، والمحاصيل الأخرى المأذون فيها.
- في باب النفقات: نفقات التسيير، ونفقات التجهيز، ونفقات مختلفة.

ميزانية سنة 2019 وتطور الميزانية خلال الفترة 2015-2019

- **المداخيل**

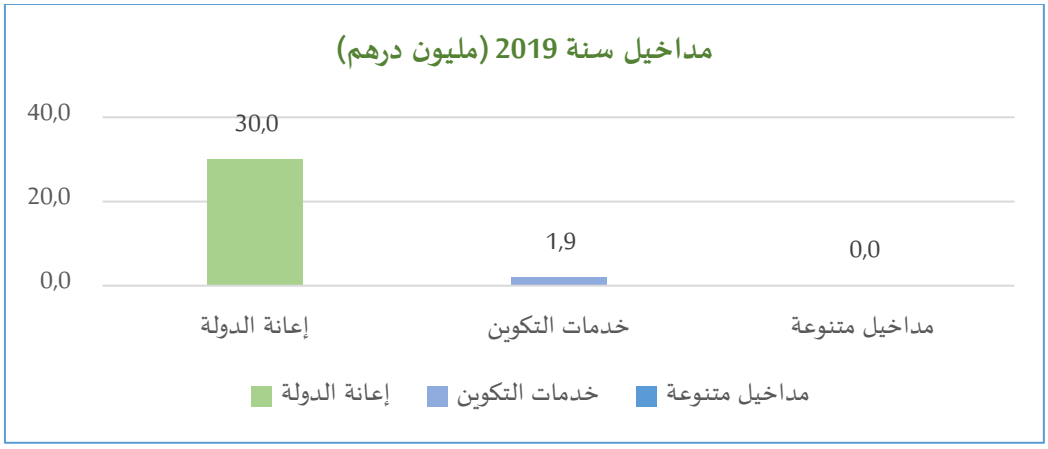

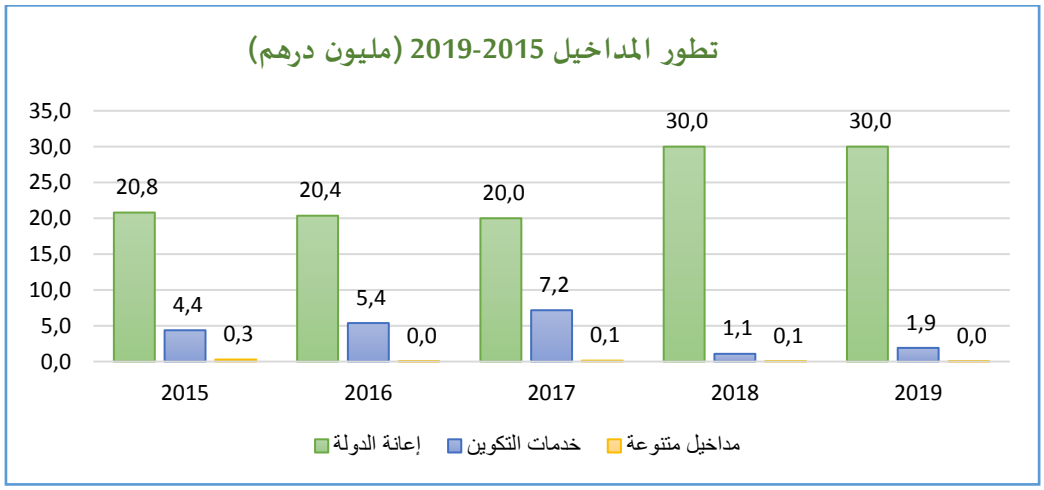

- **المصاريف**

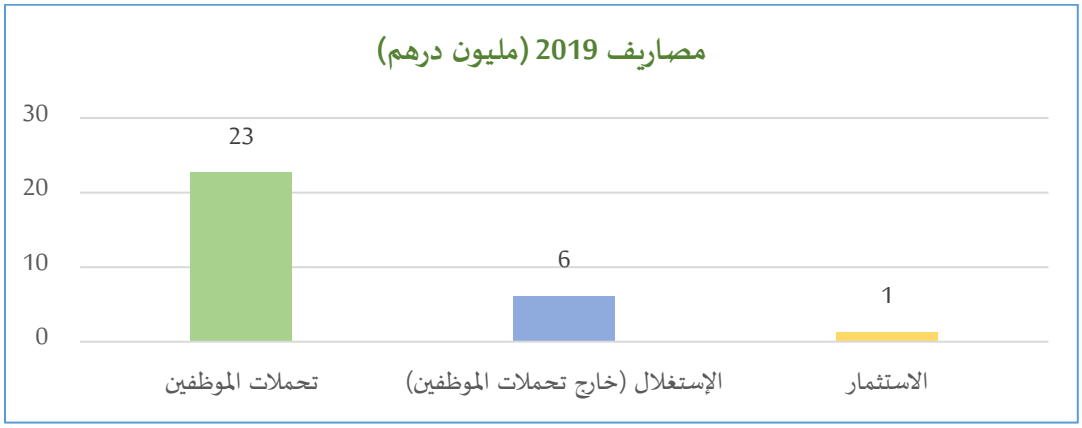
مصاريف 2019 (مليون درهم)
30
20
10
0
23
6
1
تحملات الموظفين
الإستغلال (خارج تحملات الموظفين)
الاستثمار

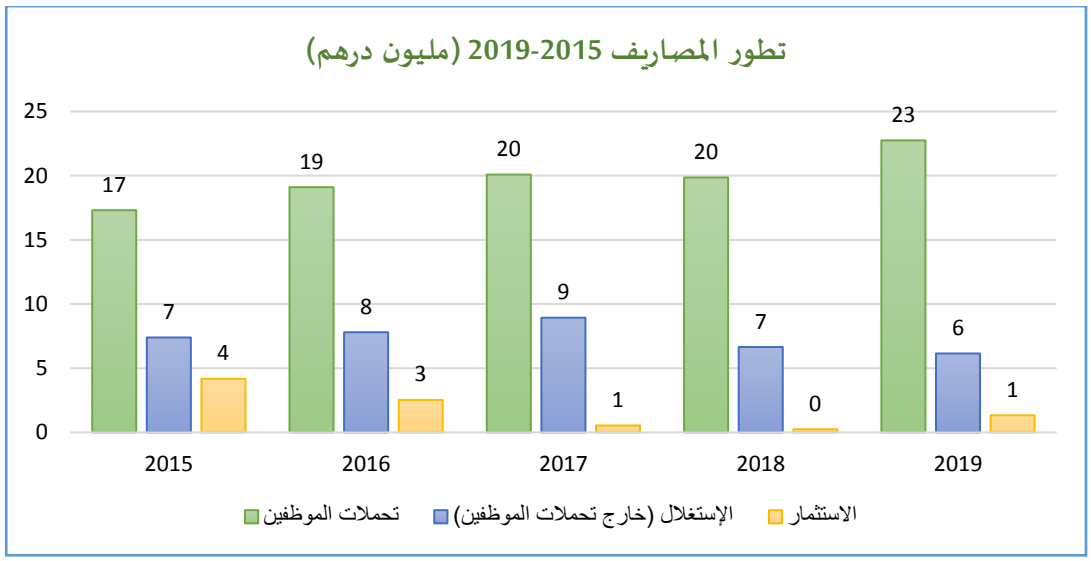
تطور المصاريف 2015-2019 (مليون درهم)
25
20
15
10
5
0
17
7
4
19
8
3
20
9
1
20
7
0
23
6
1
2015
2016
2017
2018
2019
تحملات الموظفين
الإستغلال (خارج تحملات الموظفين)
الاستثمار

الفصل الثاني
منجزات وآفاق المعهد العالي للقضاء
برسم سنة 2019

I - أبرز الأحداث التي عرفها المعهد العالي للقضاء خلال سنة 2019

يناير 2019: مواصلة تكوين فوج من العدول المتمرنين يضم المرأة لأول مرة

مواكبة للحدث القانوني الهام المتمثل في قرار جلالة الملك محمد السادس بالسماح للمرأة المغربية بولوج خطة العدالة، وبعد اجتياز المباراة التي شكل عدد السيدات الناجحات فيها 299 من مجموع 800 عدل،.عمل المعهد العالي للقضاء وبتنسيق مع مختلف الجهات المعنية، على وضع برنامج جديد لتكوين العدول المتمرنين، يراعي مقاربة النوع، ويواكب جهود تحديث خطة العدالة.

25 يوليوز 2019: حفل تخرج الفوج 42 للملحقين القضائيين

نظم المعهد العالي للقضاء يوم 25 يوليوز 2019، حفل تخرج الفوج 42 للملحقين القضائيين الذي يضم 160 ملحقا قضائيا بالإضافة لأربعة قضاة عسكريين في أول تجربة من نوعها، حضر هذا الحفل السيد وزير العدل والسيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والسيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة وأعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية والسيد وسيط المملكة ومسؤولون قضائيون وكبار الشخصيات وتم توزيع شواهد نهاية التكوين على الملحقين القضائيين، وأدى أعضاء الفوج اليمين القانونية خلال جلسة رسمية عقدت بمقر محكمة النقض مساء نفس اليوم.

04 أكتوبر 2019: الارتقاء بالمعهد العالي للقضاء إلى مؤسسة استراتيجية

مصادقة المجلس الوزاري الذي ترأسه جلالة الملك يوم 04 أكتوبر 2019 على تعديل القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا من خلال الارتقاء بالمعهد العالي للقضاء إلى مؤسسة استراتيجية، وإدراجها ضمن لائحة المؤسسات العمومية التي يعين مديرها العام بمقتضى ظهير شريف بعد التداول بشأنه في المجلس الوزاري.

30 أكتوبر 2019: المؤتمر الختامي لمشروع التوأمة "دعم الإصلاح المؤسساتي وتقوية قدرات المعهد العالي للقضاء

في إطار الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، احتضن المعهد العالي للقضاء يوم 30 أكتوبر 2019 المؤتمر الختامي لمشروع التوأمة "دعم الإصلاح المؤسساتي وتقوية قدرات المعهد العالي للقضاء" والذي امتدت مدة إنجازه 24 شهرا (من نونبر 2017 إلى نونبر 2019).

وقد تم تمويل هذا المشروع من طرف الاتحاد الأوروبي بميزانية قدرها مليون 1.2 أورو التي تم تدبيرها من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية (خلية المواكبة لبرنامج إنجاح الوضع المتقدم) التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية.

وحضر هذا اللقاء، الذي افتتحه السيد وزير العدل، ممثلة السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية وممثل السيد رئيس النيابة العامة وسفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب وسفراء بلجيكا وإسبانيا وممثل سفيرة فرنسا بالمغرب ومسؤولين عن المشروع. وشكل اللقاء فرصة للاحتفال بسنتين من التعاون، والوقوف عند أهم المنجزات والتأكيد على ضرورة مواصلة تحقيق أهداف المشروع والتي تتماشى مع أهداف ميثاق إصلاح منظومة العدالة.

انعقاد دورتي اجتماع مجلس إدارة المعهد العالي للقضاء

- **الاجتماع الواحد والثلاثون لمجلس إدارة المعهد العالي للقضاء**

ترأس السيد محمد أوجار وزير العدل، أشغال الاجتماع الواحد والثلاثون لمجلس إدارة المعهد العالي للقضاء بتاريخ 1 يوليوز 2019، وتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع النقط التالية:

- المصادقة على مشروع محضر الاجتماع الثلاثون لمجلس إدارة المعهد (4 دجنبر 2018)،
- المصادقة على مشروع الدورة الاستثنائية لمجلس إدارة المعهد (28 دجنبر 2018)،
- ورقة حول أنشطة المعهد العالي للقضاء لسنة 2018،
- حصر القوائم التركيبية للسنة المالية المختتمة 2018؛
- ما يستجد من أعمال.

▪ **الاجتماع الثاني والثلاثون لمجلس إدارة المعهد العالي للقضاء**

ترأس السيد محمد بنعبد القادر وزير العدل، أشغال الاجتماع الثاني والثلاثون لمجلس إدارة المعهد العالي للقضاء بتاريخ 27 نونبر 2019، وقد تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع النقط التالية:

- المصادقة على مشروع محضر الاجتماع الواحد والثلاثون لمجلس إدارة المعهد العالي للقضاء،
- مشروع ميزانية المعهد لسنة 2020،
- مشروع برنامج التكوين المستمر للقضاة لسنة 2020،
- مشروع برنامج التكوين المستمر لكتاب الضبط لسنة 2020،
- برنامج امتحان نهاية تكوين الفوج 43 للملحقين القضائيين،
- المصادقة على مذكرة تفاهم بين المعهد العالي للقضاء بالمملكة المغربية والمعهد العالي للقضاء بسلطنة عمان في المجالين العلمي والقانوني، الموقعة بتاريخ 21 أكتوبر 2019،
- ما يستجد من أعمال.

II - أنشطة المعهد العالي للقضاء خلال سنة 2019

يسعى المعهد العالي للقضاء إلى تعزيز التعاون المشترك وتقاسم الخبرات المهنية وتبادلها مع مؤسسات مماثلة من خلال تهيئ اتفاقيات تعاون وتتبع سير البنود المتفق عليها وكذا استقبال وفود وتنظيم زيارات متبادلة.

وفي هذا الصدد تميزت سنة 2019 بعدة أنشطة تمثلت فيما يلي:

زيارة رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الأعلى لدولة فلسطين

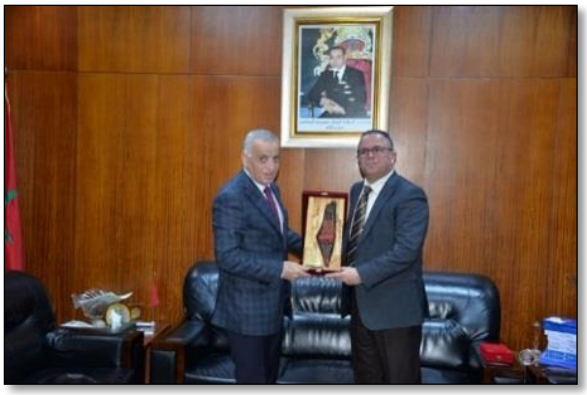

استقبل المدير العام للمعهد العالي للقضاء بالنيابة بتاريخ 16 يناير 2019 السيد عماد سليم رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الأعلى لدولة فلسطين، وذلك في إطار التعاون بين المعهد العالي للقضاء ودولة فلسطين.

وقد تمحورت المحادثات حول سبل تعزيز التعاون بين المعهد العالي للقضاء والمحكمة العليا بدولة فلسطين، وذلك عبر تنظيم دورات تكوينية وتبادل الخبرات والدراسات.

استقبال مستمعي عدالة فرنسيين

في إطار التعاون بين المدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا والمعهد العالي للقضاء، استقبل المدير العام للمعهد بالنيابة مستمعي عدالة فرنسيين بتاريخ 4 مارس 2019، وذلك قصد تقديم محتوى برنامج التدريب الذي سيخضعون له، والذي يهدف إلى الاطلاع على النظام القضائي المغربي. وتضمن البرنامج المذكور زيارات للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والإدارة المركزية لوزارة العدل، ومحاكم أول وثاني درجة والمحاكم المتخصصة ومحكمة النقض. وتم تنظيم حفل نهاية التدريب يوم 22 مارس 2019 بحضور قاضي الاتصال الفرنسي بالمغرب والمسؤولين الإداريين بالمعهد، سلمت خلاله شواهد التكوين للمتدربين.

زيارة وفد قضائي سوداني

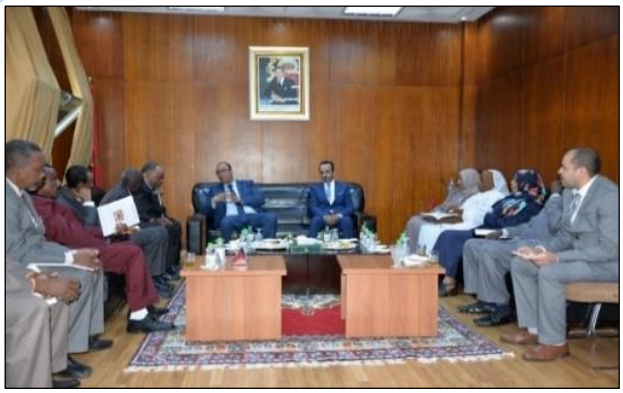

استقبل المعهد بتاريخ 11 أبريل2019، وفدا قضائيا سودانيا رفيع المستوى، يتكون من عدد من المسؤولين القضائيين السودانيين، قاموا بزيارة للمغرب في إطار برنامج التوأمة بين محكمة النقض والمحكمة العليا بجمهورية السودان، وكان اللقاء مناسبة للتعريف بمهام واختصاصات المعهد، وكذا مشروع تطويره، كما تم اطلاعهم على التجربة القضائية المغربية في عدة ميادين وخاصة القضاء الإداري والتجاري.

المشاركة في أشغال اجتماع الجمعية العمومية ومجلس إدارة الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي

شارك المعهد يومي 15و16 أبريل 2019، في أشغال اجتماع الجمعية العمومية ومجلس إدارة الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي التي عقدت بدولة الكويت، والتي تضم في عضويتها المغرب والجزائر والأردن ومصر وفلسطين والكويت والإمارات العربية المتحدة وفرنسا وإسبانيا وبلجيكا وإيطاليا ورومانيا وهولندا، وتعمل الشبكة على تمكين المؤسسات التي تختص بتكوين القضاة من التواصل المنتظم فيما بينها والاجتماع والتعاون بصفة متبادلة لإعداد تصور لبرامج وآليات التدريب المشترك. وتتلخص أهداف الشبكة فيما يلي:

- تعميق المعرفة المتبادلة للأنظمة القضائية؛
- تحسين الاستخدام المشترك لوسائل التعاون الوطنية والدولية؛
- تقاسم الخبرات المهنية وتبادلها للوصول إلى أفضل الممارسات؛
- إيجاد تعاون مشترك من أجل تطوير مؤسسات تكوين القضاة؛
- العمل على تنمية التعاون بين مختلف برامج التدريب المخطط لها من قبل الدولة المشاركة.

برنامج التعاون مع معهد راوول والينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

شارك المعهد يومي 29 و30 أبريل 2019 في أشغال اللقاء الإقليمي الاستراتيجي المنظم من طرف معهد راوول والينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بعمان، وشكل اللقاء مناسبة للتوقيع على مذكرة تفاهم من طرف المدير العام بالنيابة ومن طرف المعاهد القضائية الشريكة (الجزائر، تونس، لبنان، فلسطين، العراق والأردن)، كما تمت مناقشة استراتيجية البرنامج الجديد للتعاون 2019-2021 ووضع أسس واضحة لتنفيذه.

زيارة وفد قضائي نيجيري

استقبل المدير العام للمعهد العالي للقضاء بالنيابة بتاريخ 10 يونيو 2019 الكاتبة العامة لوزارة العدل بالنيجر ووفد مرافق لها يتكون من مسؤولين قضائيين وممثلي مدرسة التكوين القضائي بالنيجر، وتم خلال هذا اللقاء التعريف بمهام واختصاصات المعهد، وبمشروع تطويره، كما عرف محادثات حول بحث سبل تعزيز التعاون بين المعهد العالي للقضاء ومدرسة التكوين القضائي بالنيجر، عبر تنظيم دورات تكوينية وتبادل الخبرات والدراسات.

استقبال وفد من ديوان المظالم السعودي

استقبل المعهد بتاريخ 12 يونيو 2019، وفدا رفيع المستوى من ديوان المظالم بالمملكة العربية السعودية، وبالمناسبة اطلع هذا الوفد على التجربة المغربية في مجال القضاء الإداري، كما تمت مناقشة سبل تعزيز التعاون بين المعهد العالي للقضاء والمملكة العربية السعودية من خلال تنظيم دورات تكوينية وتبادل الخبرات والدراسات

III-حصيلة عمل المعهد العالي للقضاء برسم سنة 2019

3.1 -التكوين

3.1.1 تكوين الملحقين القضائيين والقضاة

تسهر مديرية تكوين الملحقين القضائيين والقضاة، على القيام بالمهام الموكلة إليها، بواسطة طاقم إداري يتكون من اثني عشر إطارا وموظفا، وطاقما بيداغوجيا يتكون من 86 مؤطرا، غالبيتهم راكمت تجربة مهنية بالمحاكم، أو الإدارة المركزية لوزارة العدل، واستفادوا من دورات تكوينية في مجالات التكوين.

3.1.1.1 التكوين الأساسي للملحقين القضائيين

يتميز التكوين الأساسي للملحقين القضائيين، بطابعيه المهني والمنهجي الهادف إلى مسايرة التحولات الآنية في مجال العدالة، من خلال تأهيلهم لضمان الحماية القانونية الفعلية لحقوق الإنسان، وإحكام الرقابة على الالتزامات والمعاملات، وتصريف القضايا بالسرعة المطلوبة والفاعلية المنشودة لإشاعة العدل بين الناس.

وتستغرق مدة التكوين الأساسي سنتين، تتوزع على فترات بين المعهد العالي للقضاء، والتدريب بالمحاكم وزيارة المؤسسات والإدارات المرتبطة بالعمل القضائي.

وترتكز الحصص الدراسية بالمعهد العالي للقضاء، على دروس نظرية وتطبيقية تندرج في إطار تقسيم وظيفي على أساس أقطاب تكوينية موزعة كالتالي:

- الدعوى المدنية؛
- مسار الدعوى الجنائية؛
- البيئة القضائية؛
- الرسالة الإنسانية والأخلاقية للقضاء؛
- اللغات والتواصل والتكنولوجيا الحديثة للتواصل؛
- حقوق الإنسان؛
- البعد الدولي للعدالة.

وكل قطب يضم مجموعة من الوحدات تشمل مواد رئيسية وتكميلية.

ويعد التدريب الميداني للملحقين القضائيين بالمحاكم فترة حاسمة في التكوين (حوالي أحد عشر شهرا)، لأنه يمكن من:

- الإعداد العملي للملحقين القضائيين لتحمل مهامهم القضائية؛
- معرفة تنظيم وكيفية اشتغال المحاكم؛
- الممارسة العملية للتقنيات المهنية بشأن كل مهمة من المهام القضائية بالمحكمة؛
- التعرف على دور وعمل كتابة الضبط بالمحكمة؛
- التعرف على مختلف المهنيين الفاعلين في الحقل القضائي.

وفي إطار الانفتاح على الخبرات الخارجية، ينظم المعهد لفائدة الملحقين القضائيين ندوات علمية حول المواضيع التالية:

- دورة تكوينية حول قانون اللاجئين بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛
- دور وظيفة بورصة الدار البيضاء بشراكة مع مدرسة البورصة بالدار البيضاء؛
- دور وظيفة القطب المالي للدار البيضاء بشراكة مع مدرسة البورصة بالدار البيضاء؛
- دور وظيفة الوديع المركزي بشراكة مع مدرسة البورصة بالدار البيضاء؛
- دور وظيفة شركات البورصة والمجموعة المهنية لشركات البورصة بشراكة مع مدرسة البورصة بالدار البيضاء؛
- دور ووظيفة المجموعة المهنية لشركات التسيير وصناديق الاستثمار بشراكة مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- مجموعة محاضرات حول الدفع بعدم الدستورية.

وبهدف تحديث مناهج التكوين الأساسي للملحقين القضائيين، تم إعداد الدلائل البيداغوجية التالية:

- دليل المكون في مادة قانون الأسرة؛
- دليل الملحق القضائي في مادة قانون الأسرة؛
- دليل مناشير التوثيق في مادة قانون الأسرة؛
- دليل الإشراف على تدريب الفوج 42 للملحقين القضائيين؛
- دليل الإشراف على تدريب الفوج 43 للملحقين القضائيين؛
- الدفتر البيداغوجي للفوج 42؛
- الدفتر البيداغوجي للفوج 43.

كما يتم استكمال الدلائل البيداغوجية التالية:

- دليل التكوين في مادة حوادث الشغل؛
- دليل التكوين في مادة القانون التجاري؛
- دليل الملحق القضائي في مادة نزاعات الشغل؛
- دليل الأحكام القضائية في مادة قانون الأسرة؛
- دليل المكون في مادة القانون الجنائي الخاص؛
- دليل الملحق القضائي في مادة القانون الجنائي الخاص.

3.1.1.2 التكوين المستمر للقضاة

يحتل التكوين المستمر مكانة خاصة، فهو بمثابة سياسة داخلية محفزة على رفع أداء مختلف مكونات القطاع وتطويره وإتقانه، وذلك لتمكين موارده البشرية من التلاؤم مع تطور بنية وأهداف القطاع من خلال:

- تأهيل القضاة بتلقينهم تكوينا نظريا وتطبيقيا قصد إعدادهم لمزاولة المهام المنوطة بهم؛
- استكمال خبرة القضاة استجابة للتطورات التقنية والتحولات التي تعرفها منظومة العدالة؛
- إعداد القضاة لتولي مهام التأطير والتدبير والتوجيه بالإدارة القضائية.

وبذلك يشكل التكوين المستمر رافعة داخلية محفزة لحل مختلف المشاكل التي يواجهها القطاع فيما يتعلق بأداء موارده البشرية.

ويهدف التكوين المستمر للقضاة إلى تمكين المستفيدين منه من اكتساب المعارف وتطوير المهارات والخبرات المهنية وتجويد أدائهم وتحسين مردوديتهم ومسارهم المهني.

ويتم تنظيم دورات التكوين المستمر مركزيا وجهويا على صعيد جميع الدوائر الاستئنافية وتتوزع برامج التكوين المستمر حسب ما يلي:

- التكوين في مجالات الإدارة القضائية؛
- التكوين في مجال حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية؛
- التكوين في التشريعات الجديدة؛
- التكوين في مجال الأخلاقيات؛
- تكوين المكونين.

3.1.1.3 حصيلة تكوين الملحقين القضائيين برسم سنة 2019

أ- تكوين الفوج 42 للملحقين القضائيين

التحق الفوج 42 للملحقين القضائيين بالمعهد العالي للقضاء بتاريخ 06 فبراير 2017، وهو يتكون من 159 ملحقة وملحقا قضائيا، ويبلغ عدد الإناث 46 في حين يبلغ عدد الذكور 114، بالإضافة إلى ملحقة قضائية منتمية للفوج 41 تم تمديد فترة تدريبها لمدة سنة، و4 ملحقين قضائيين عسكريين، و6 مستمعي عدالة من اليمن.

واختتم الفوج المذكور تكوينه بالمعهد العالي للقضاء والذي دام سنتين وفق ما هو محدد قانونا، بإجرائه لامتحان نهاية التكوين خلال الفترة الممتدة من 14 يناير إلى 05 فبراير 2019 .

وبعد نجاح جميع أعضاء الفوج 42 من الملحقين القضائيين، نظم المعهد العالي للقضاء حفل تخرج الفوج المذكور بتاريخ 25 يوليوز 2019، تم خلاله تسليمهم شواهد نهاية التكوين، وذروعا تذكارية للمتفوقين.

ب-تكوين الفوج 43 للملحقين القضائيين

التحق الفوج 43 من الملحقين القضائيين بالمعهد العالي للقضاء بتاريخ 14 ماي 2018، وهو يتكون من 140 ملحقة وملحقا قضائيا، ويبلغ عدد الإناث 40 في حين يبلغ عدد الذكور 100، بالإضافة إلى 8 مستمعي عدالة من اليمن،

خضع الفوج 43 من الملحقين القضائيين للتدريب بالمحاكم الابتدائية خلال الفترة الممتدة من ثاني يناير 2019 إلى غاية 26 أبريل 2019، تحت إشراف السادة رؤساء المحاكم الابتدائية، وفق برنامج التدريب الذي وضع من طرف إدارة المعهد العالي للقضاء، وذلك على النحو المحدد في دليل الإشراف على التدريب.

واستأنف المعهد تكوين هذا الفوج بتاريخ 29 أبريل 2019، حيث تم التركيز خلال هذه الفترة على تمكين الملحقين القضائيين من تقنيات البت في المنازعات التجارية والمنازعات العقارية ومنازعات السير ونزاعات الشغل والتشريعات الجنائية الخاصة، ومادتي ترجمة الأحكام القضائية والطب الشرعي، كما خصصت حصص لمنهجية كتابة بحوث نهاية التكوين.

وتمت لأول مرة برمجة تكوينات في اللغة الأمازيغية لفائدة الملحقين القضائيين تفعيلا لمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 2017/5 بتاريخ 28 دجنبر 2017 حول تدريس الأمازيغية بالمعهد العالي للقضاء.

ولاستكمال عملية التكوين نظم المعهد العالي للقضاء لفائدة الملحقين القضائيين الندوات التالية:

- عمل المفتشية العامة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- مقاربة النوع الاجتماعي وحقوق المرأة؛
- وضعية عديمي الجنسية بين القانون الدولي والقانون الوطني بشراكة مع المندوبية السامية للأمم المتحدة لحماية اللاجئين؛
- السير الدولي على الطرق العمومية والتأمين الإجباري على السيارات بشراكة مع المكتب المركزي للتأمين.

ومواكبة لعملية تكوين هذا الفوج، وبهدف التعرف على عمل المؤسسات ذات الصلة بالعمل القضائي، تم تنظيم زيارات ميدانية لفائدة الملحقين القضائيين للمؤسسات التالية:

- المعهد الملكي للشرطة؛
- إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛
- المندوبية السامية للأمم المتحدة لحماية اللاجئين.

وباشر أعضاء الفوج 43 للملحقين القضائيين تدريبهم الميداني بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والمحاكم التجارية خلال الفترة الممتدة من 2 شتنبر 2019 إلى 28 فبراير 2020 وذلك تحت إشراف السادة المسؤولين القضائيين بالمحاكم والقضاة المشرفين على التدريب بها وفق البرنامج المسطر من طرف إدارة المعهد مع التقيد في التدريب بالإجراءات المحددة في دليل الإشراف على التدريب.

وتزامنا مع تدريبهم بالمحاكم، برمج المعهد العالي للقضاء، زيارات ميدانية للمؤسسات التالية:

- مركز حماية الطفولة؛
- مفتشية الشغل؛
- المحافظة العقارية.

ومواكبة لعملية التدريب الميداني للملحقين القضائيين ولتدليل مختلف الصعوبات التي قد تعترض تنفيذ برامج التدريب بالمحاكم فقد تم تنظيم زيارات تواصلية للمحاكم من قبل أطر قضائية تعمل بالمعهد العالي للقضاء.

وقد تم تقييم فترة التدريب من خلال مراقبة التقارير المنجزة من طرف الملحقين القضائيين حول سير عملية التدريب بالمحاكم، وكذا من خلال ملئهم استمارات غير إسمية.

ج -معطيات إحصائية حول الملحقين القضائيين

التوزيع النسبي للملحقين القضائيين حسب الجنس:

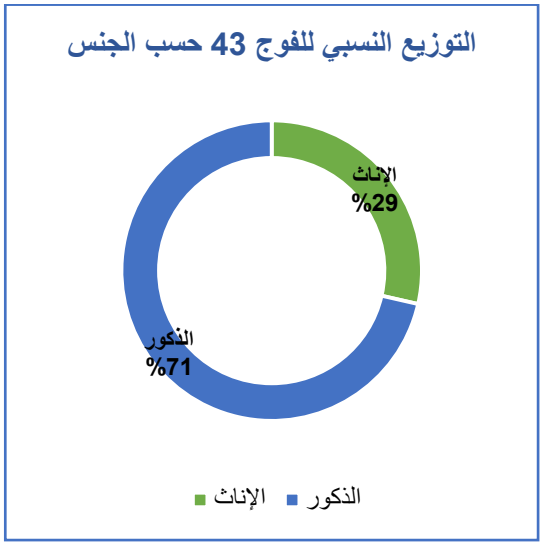

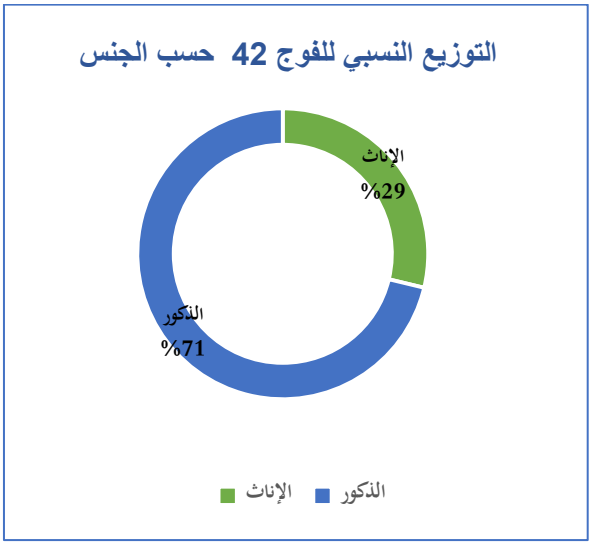

التوزيع النسبي للملحقين القضائيين حسب السن:

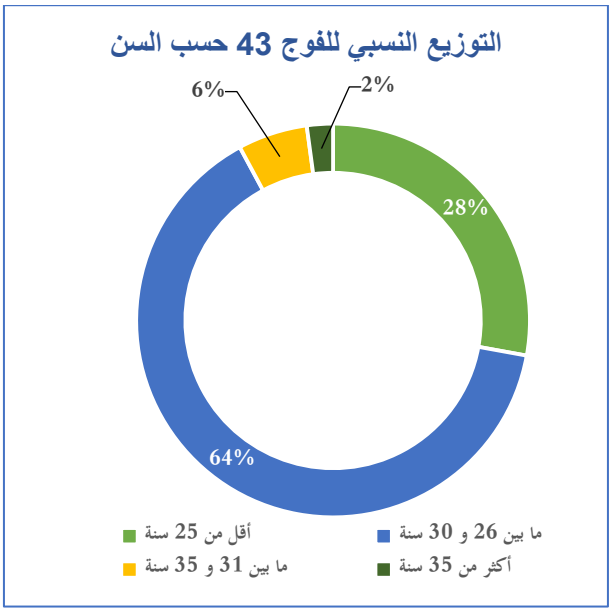

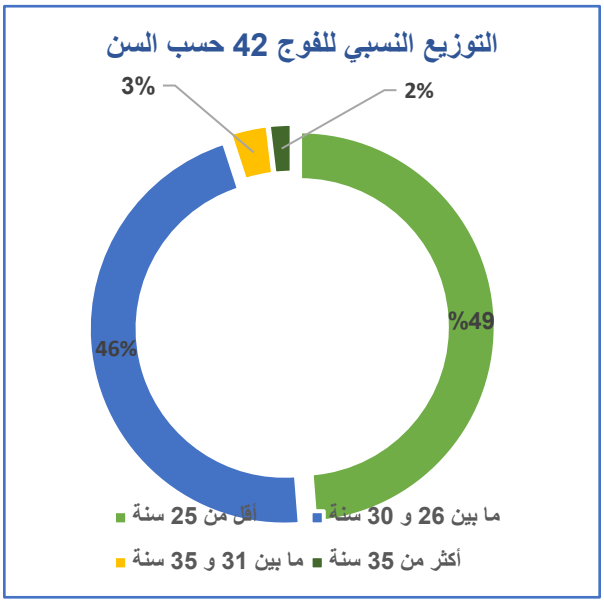

التوزيع النسبي للملحقين القضائيين حسب نوع الشهادة المحصل عليها

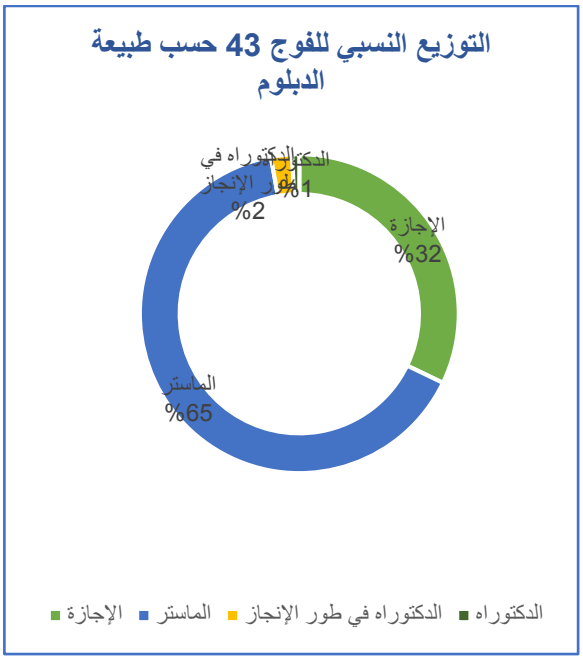

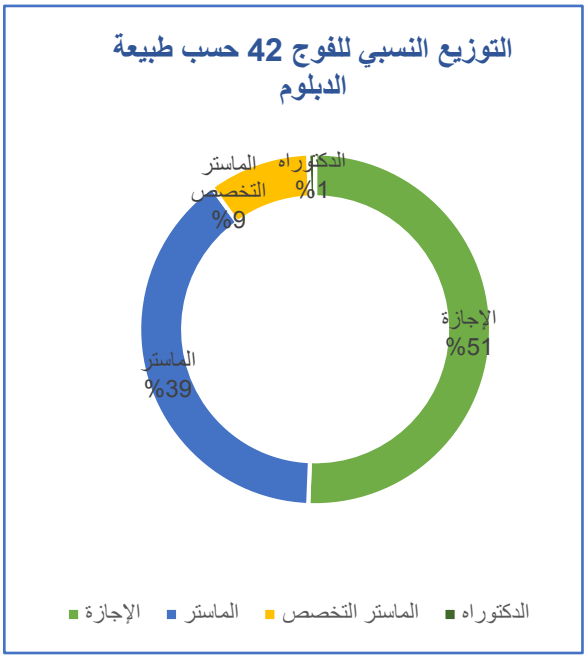

3.1.1.4 حصيلة تكوين القضاة برسم سنة 2019

أ-التكوين المستمر المركزي

في إطار مركزة المعهد العالي للقضاء لمختلف أنشطة التكوين المستمر التي تنجز على صعيد وزارة العدل، استفاد من الأيام الدراسية وحلقات ودورات تكوينية 14 قاضيا، وذلك وفق الجدول التالي:

موضوع التكوين	تاريخ انعقاد الدورة	مكان انعقاد الدورة	الجهة المنظمة	عدد القضاة المشاركين
التوجهات الجديدة لآليات التعاون القضائي في مجال محاربة الجريمة الإلكترونية	29 يناير 2019	المعهد العالي للقضاء	وزارة العدل	4
تكوين المكونين في مجال الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية بالمغرب	15 أبريل 2019	المعهد العالي للقضاء	المعهد العالي للقضاء بشراكة مع وزارة العدل، وزارة الثقافة ومكتب اليونيسكو	10
عدد القضاة المستفيدين من دورات التكوين المستمر في إطار البرامج الوطنية إلى متم دجنبر 2019 هو: 14				

ب-التكوين المستمر الجهوي:

وفي إطار التكوين المستمر الجهوي المنظم من طرف الدوائر القضائية، استفاد 111 قاضية وقاض من دورات تكوينية في عدة مجالات تمحورت حول ما يلي:

نوع التكوين	موضوع	التاريخ	المؤطرون	الفئة المستهدفة	العدد
ندوة	الاختصاص النوعي للبت في قضايا القروض الاستهلاكية الممنوحة من طرف الأبناك على ضوء قانون حماية المستهلك رقم 31.08	25يناير 2019	الأستاذ عبد الرزاق العمراني الرئيس الاول لمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء الأستاذ حسن كراوي قاضي بالمحكمة التجارية بالرباط الأستاذ محمد الملجاوي رئيس المحكمة التجارية بالرباط الأستاذ على عباد قاضي بالمحكمة التجارية بالدار البيضاء الأستاذ يونس العيدوني مستشار بمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء الأستاذة مليكة شكور مستشارة بمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء	مستشارو محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء وقضاة المحكمتين التجاريتين بالدار البيضاء والرباط	58
	إشكالية تقويم الأصول التجارية في ظل القانون 49.16 المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي	29مارس 2019	الأستاذ عبد الرزاق العمراني الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء الأستاذ عبد الواحد الصفوري رئيس المحكمة التجارية بالدار البيضاء الأستاذ عبد الله درميش نقيب هيئة المحامين بالدار البيضاء الأستاذ عبد الرحيم قطبي رئيس الجامعة المغربية لجمعيات الخبراء القضائيين الأستاذة خديجة وراق مستشارة بمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء الأستاذ جهاد أكرام محامي بهيئة الدار البيضاء السيد موسى جلولي (خبير) السيد ادريس فلكي (خبير) السيد محمد الزرهوني (خبير)		53
عدد القضاة المستفيدين من دورات التكوين المستمر الجهوي هو: 111					

3.1.2 تكوين كتاب الضبط

3.1.2.1 برامج تكوين كتاب الضبط

تتولى مديرية تكوين كتاب الضبط بالمعهد العالي للقضاء الإشراف على تكوين كتاب الضبط، يسير هذه المديرية مدير وتتألف من قسم وثلاث مصالح، وتتوفر على طاقم إداري وبيداغوجي يتكون من 15 إطارا وموظفا، غالبيتهم ممن راكموا تجربة مهنية بالمحاكم أو بالإدارة المركزية لوزارة العدل، واستفادوا من دورات تكوينية معمقة في مجالي هندسة التكوين والهندسة البيداغوجية.

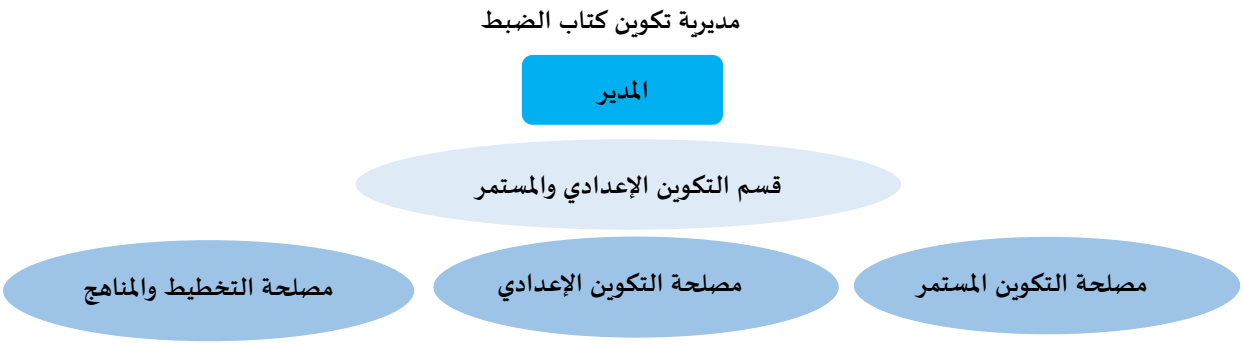

تعمل مديرية تكوين كتاب الضبط على إعداد وتنفيذ عدة برامج تكوينية تستهدف جميع فئات أطر وموظفي هيئة كتابة الضبط، وتتجلى هذه البرامج فيما يلي:

- برامج التكوين الأساسي للموظفين الجدد؛
- برنامج التكوين المستمر لأطر وموظفي هيئة كتابة الضبط العاملين بالمحاكم وبالمصالح اللاممركزة لوزارة العدل؛
- برنامج التكوين المستمر لأطر وموظفي الإدارة المركزية؛
- برنامج التكوين التأهيلي لرؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة الجدد؛
- برنامج التكوين التأهيلي لأطر وزارة العدل المكلفين بمهام العدول بالخارج؛
- برنامج التكوين الإعدادي لاجتياز امتحانات الكفاءة المهنية.

3.1.2.2 التكوين الأساسي لكتاب الضبط

دأب المعهد العالي للقضاء منذ سنة 2010 على تحديد مدة التكوين الأساسي لكتاب الضبط بتنسيق مع الإدارة المركزية لوزارة العدل في ستة (6) أسابيع إلى ستة (6) أشهر بحسب الفئة المستهدفة. وبتاريخ 28 يناير 2019 صدر مرسوم رقم 2.18.932 (25 ديسمبر 2018) بتتميم المرسوم رقم 2.11.473(14 سبتمبر 2011) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط، ونص في مادته 35 مكرر على إلزامية خضوع الموظفين المتمرنين، لتكوين خاص لا تقل مدته عن ستة (6) أشهر، تحدد شروط وكيفيات تنظيمه بقرار لوزير العدل تؤشر عليه السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية، وأن القرار المذكور لم يصدر بعد.

المشاركون في دورة التكوين الأساسي لفوج المحررين القضائيين من الدرجة الثالثة تخصص تدبير المقاولات خلال شهر يونيو 2019 (أكادير)

تتوزع مدة هذا التكوين بين الدراسة بالمعهد والتدريب بالمحاكم وزيارة بعض الإدارات والمؤسسات العمومية:

أ- مرحلة الدراسة بالمعهد

خضع الموظف المتدرب خلال مرحلة الدراسة بالمعهد لتكوين يشمل المحاور والوحدات التالية:

ب- مرحلة التدريب بالمحاكم

يخضع كتاب الضبط في طور التكوين الأساسي للتدريب بالمحاكم تحت إشراف رؤساء مصالح كتابة الضبط وكتابات النيابة العامة.

يهدف هذا التدريب إلى تمكين المتدربين من ممارسة الإجراءات الأساسية لكتابة الضبط بكافة الشعب والأقسام وإنجاز نفس الأشغال التي يقوم بها كتاب الضبط، وجعلهم في احتكاك مباشر مع محيط العمل المهني لتمكينهم من التأقلم مع الضوابط الإدارية والمهنية المنظمة للمرافق القضائية، واختبار قدراتهم السلوكية والتواصلية في ميدان العمل.

ج-التأطير البيداغوجي

يعهد بتأطير التكوين الأساسي لكتاب الضبط بشكل أساسي لأطر كتابة الضبط الذين راكموا تجربة لا تقل عن أربع سنوات واستفادوا من دورات تكوين المكونين، مع الانفتاح على خبرة مؤطرين ينتمون إلى مختلف المهن القانونية والقضائية الأخرى.

د-التقييم

يتم تقييم التكوين الأساسي لكتاب الضبط عبر الآليات التالية:

- استمارات التقييم الآني المعبأة من قبل المتكونين بعد كل حصة تكوينية؛
- دفتر التدريب بالمحاكم المتضمن لملاحظات رؤساء مصالح كتابة الضبط والنيابة العامة المشرفين على التدريب؛
- اختبارات لتقييم ما اكتسبه المتدربون من معارف ومهارات أثناء فترة التكوين بالمعهد والتداريب العملية بالمحاكم.
-

3.1.2.3 التكوين المستمر لكتاب الضبط

أ -أهداف التكوين المستمر لكتاب الضبط

شرع المعهد العالي للقضاء في تنظيم التكوين المستمر لكتاب الضبط منذ سنة 2005. وتنظم دورات التكوين المستمر مركزيا وجهويا على صعيد جميع الدوائر القضائية، ومحليا على مستوى المحاكم الابتدائية.

ورشة عمل خلال دورة تكوين مستمر حول مستجدات التنظيم القضائي للمملكة بتاريخ 31 مارس 2019 (القنيطرة)

يسعى المعهد من خلال هذا التكوين إلى تحقيق الأهداف التالية:

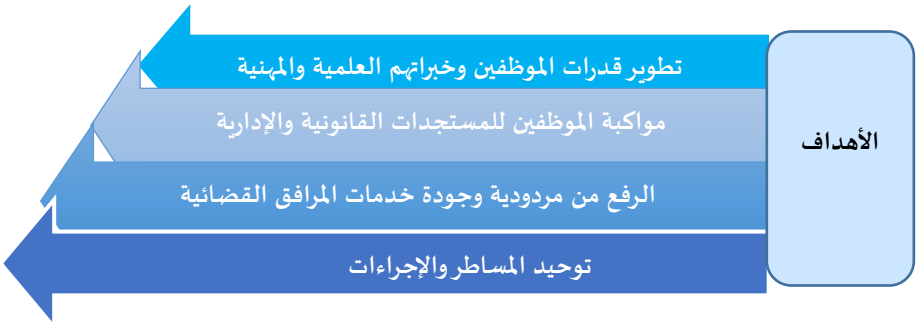

ب-مرتكزات التكوين المستمر لكتاب الضبط

يعتمد التكوين المستمر لكتاب الضبط على خمسة مرتكزات أساسية، من شأنها أن تعزز شروط تحقيق نجاعة وفعالية هذا النوع من التكوين، وهي كالتالي:

ج-مجالات التكوين المستمر

تتوزع برامج التكوين المستمر حسب التكوينات التالية:

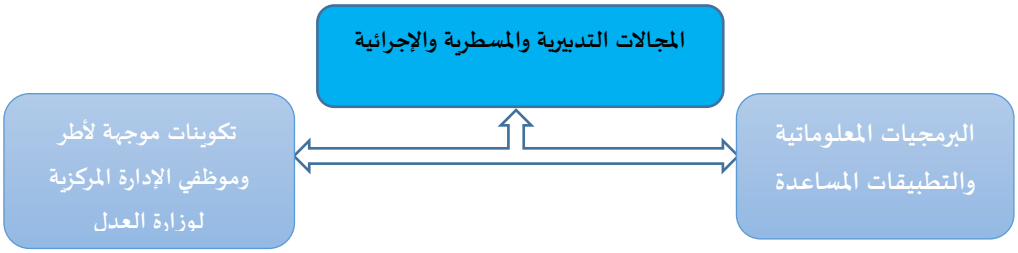

3.1.2.4 التكوين التأهيلي والتخصصي

أ-التكوين التأهيلي لرؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة

تنظم دورات التكوين التأهيلي والتخصصي لفائدة رؤساء كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة الجدد بطلب من الإدارة المركزية لوزارة العدل. ويهدف هذا التكوين إلى تأهيل الفئة المذكورة لمزاولة المهام المسندة لها بمهنية عالية.

تحدد مدة التكوين بتنسيق مع الإدارة المركزية لوزارة العدل من (6) إلى (8) أسابيع موزعة بين الدراسة بالمعهد والتدريب الميداني بالمحاكم.

- **مرحلة الدراسة بالمعهد**

تشتمل الدراسة بالمعهد بالنسبة لرؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة على الوحدات التالية:

- **التأطير البيداغوجي**

يشارك في تأطير التكوين التأهيلي لرؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة أطر كتابة الضبط الذين يتوفرون على خبرة وتجربة عالية في مجال التدبير بالمحاكم. أما أساليب التنشيط البيداغوجي المتبعة، فهي مبنية على التفاعل وإشراك المتكون، من خلال أشغال تطبيقية وورشات عمل.

- **التدريب الميداني بالمحاكم**

يستفيد رؤساء كتابات الضبط ورؤساء كتابات النيابة العامة في طور التكوين من تدريب عملي بالمحاكم تحت الإشراف المباشر لرؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة، مع إمكانية برمجة زيارات ميدانية لبعض المرافق الإدارية والقضائية كالإدارة المركزية لوزارة العدل ومحكمة النقض لفائدتهم.

ت -تكوين الأطر التي يتم إدماجها بهيئة كتابة الضبط

يمكن للمعهد بناء على طلب الإدارة المركزية لوزارة العدل أن ينظم دورات تكوين تأهيلي لفائدة الموظفين الناجحين في المباريات الخاصة بإدماج موظفي وزارة العدل المنتمين إلى هيئات المتصرفين والتقنيين والمساعدين التقنيين المشتركة بين الوزارات.

ويمكن للمعهد كذلك، بناء على طلب الإدارة المركزية، أن ينظم دورات تكوين تأهيلي وتخصصي لفائدة الموظفين الناجحين في المباريات المهنية الخاصة بالإدماج في إحدى الدرجات المفتوحة للتوظيف بموجب المواد 23 24 26 27 و29 من المرسوم رقم 2.11.473(14 سبتمبر 2011) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط.

ج-تكوين الأطر الملحقة لممارسة خطة العدالة بالخارج

ينظم المعهد بتنسيق مع الإدارة المركزية لوزارة العدل، دورات تكوينية لفائدة الأطر الملحقة لممارسة خطة العدالة بالدول الأجنبية وتتمحور مواضيع هذه الدورات حول القانون المتعلق بخطة العدالة والمهام الموكولة للعدول بمختلف قنصليات المملكة المغربية بالخارج.

د-التكوين الإعدادي لاجتياز امتحانات الكفاءة المهنية

ينظم المعهد بناء على طلب الإدارة المركزية لوزارة العدل دورات تكوينية لفائدة الأطر والموظفين العاملين بها المعنيين باجتياز امتحانات الكفاءة المهنية.

يتضمن برنامج هذه الدورات مواضيع تتعلق بالسياسة الحكومية في مجال العدالة والتنظيم القضائي للمملكة وإجراءات كتابة الضبط، بالإضافة إلى تقنيات تحرير مواضيع الامتحانات.

هـ-تكوين المكونين

يخضع الأطر والموظفون المرشحون لتأطير وتنشيط حصص تكوين كتاب الضبط لدورات تكوينية تشمل الوحدات التالية:

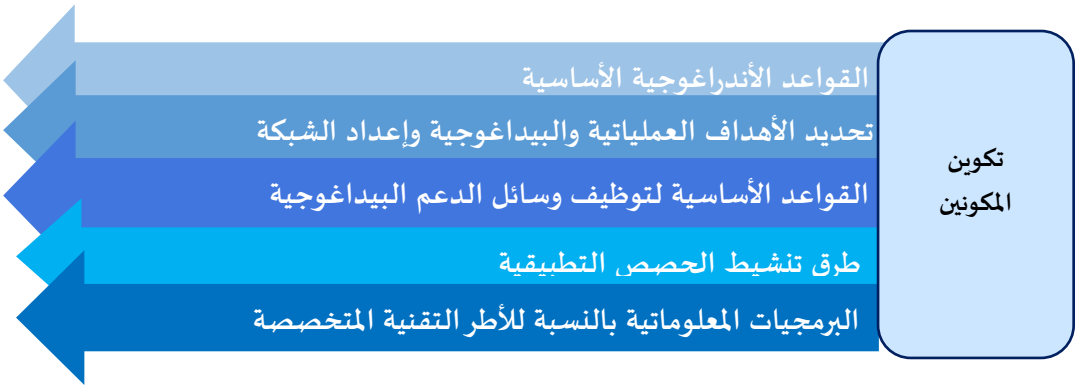

3.1.2.5 حصيلة تكوين كتاب الضبط برسم سنة 2019

نظم المعهد العالي للقضاء خلال سنة 2019 ثلاثة برامج تكوينية لفائدة الموظفين، استفاد منها ما مجموعه 4570، وتتمثل هذه البرامج فيما يلي:

- برنامج التكوين الأساسي؛
- برنامج التكوين المستمر؛
- برنامج التكوين التأهيلي لأطر وزارة العدل المكلفين بمهام العدول بالخارج.

أ-حصيلة التكوين الأساسي لكتاب الضبط

نظم المعهد العالي للقضاء بتنسيق مع مديرية الموارد البشرية وباقي المديريات المركزية بوزارة العدل كل فيما يخصه، برنامجا تكوينيا لفائدة 471 موظفا جديدا، تم توظيفهم برسم السنة المالية 2018. وتم توزيع برنامج التكوين على مرحلتين: مرحلة التكوين بالمعهد ومرحلة التدريب العملي بالمحاكم وبالمديريات الفرعية الإقليمية.

المشاركون في دورة التكوين الأساسي لفوج المحررين القضائيين من الدرجة الثالثة تخصص المعلوميات خلال شهر يونيو 2019(مراكش)

▪ الفئات المستفيدة من التكوين الأساسي:

خلال سنة 2019 خضع للتكوين الأساسي ثمان فئات من كتاب الضبط شملت مختلف التخصصات كما هو مدرج بالجدول الآتي:

الفئة المستهدفة	العدد
منتدب قضائي من الدرجة الثالثة تخصص مسير في الشؤون الاجتماعية أو المساعدة الاجتماعية	30
منتدب قضائي من الدرجة الثالثة تخصص العلوم الاقتصادية أو التدبيرية	50
محرر قضائي من الدرجة الثالثة تخصص الشبكات وأنظمة المعلوميات أو إدارة النظم والشبكات	40
محرر قضائي من الدرجة الثالثة تنمية المعلوميات أو الهندسة المعلومياتية	16
منتدب قضائي من الدرجة الثالثة تخصص العلوم القانونية أو الشريعة	250
محرر قضائي من الدرجة الثالثة تخصص كتابة الإدارة	25
مهندس دولة من الدرجة الأولى تخصص الأمن المعلوماتي	10
محرر قضائي من الدرجة الثالثة تخصص تدبير المقاولات	50
المجموع	471

▪ مراحل التكوين الأساسي:

خلال سنة 2019 تم تنفيذ برنامج التكوين الأساسي لكتاب الضبط في فترتين: فترة التكوين بالمعهد وفترة التدريب العملي بالمحاكم والمديريات الفرعية الإقليمية.

الفترة الأولى: التكوين النظري والتطبيقي بالمعهد

امتدت فترة هذا التكوين بين أسبوع و6 أسابيع حسب كل فئة على حدة، وأدرجت ضمن البرنامج التكويني لهذه الفترة حصص دراسية نظرية وأخرى تطبيقية على شكل ورشات عمل، كان الهدف الأساسي منها توفير محتوى تكويني يلبي الاحتياجات التكوينية لكل فئة من المستفيدين.

ويبين الجدول الآتي مدة التكوين بالمعهد وعدد المواد الدراسية المدرجة وعدد الأساتذة الذين شاركوا في تأطير الحصص التكوينية، وذلك حسب كل تخصص.

التخصص	مدة التكوين بالمعهد (بالأسابيع)	عدد المواد الدراسية	عدد المؤطرين المشاركين
مسير في الشؤون الاجتماعية أو المساعدة الاجتماعية	06	52	27
العلوم الاقتصادية أو التدبيرية	02	15	13
الشبكات وأنظمة المعلوميات أو إدارة النظم والشبكات	01	12	11
تنمية المعلوميات أو الهندسة المعلومياتية	01	12	11
العلوم القانونية أو الشريعة	02	18	14
كتابة الإدارة	02	17	12
الأمن المعلومياتي	01	09	08
تدبير المقاولات	02	16	12

الفترة الثانية: التدريب العملي بالمحاكم والمديريات الفرعية الإقليمية

نظرا لما يكتسيه التدريب العملي أو الميداني من أهمية في تقوية قدرات الموظفين الجدد، خضع كتاب الضبط المستفيدون من التكوين الأساسي خلال سنة 2019 من تدريب عملي بالمحاكم رئاسة ونيابة عامة، وكذا بالمديريات الفرعية الإقليمية بالنسبة لبعض التخصصات. وقد عهد للسيدات والسادة المديرين الفرعيين الإقليميين ورؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة بالإشراف المباشر على تأطير المتدربين.

التخصص	مدة التدريب(بالأسابيع)	مقر التدريب بالمحاكم الابتدائية/المديريات الفرعية الإقليمية		
		الرئاسة	*النيابة العامة*	*المديرية الفرعية*
مسير في الشؤون الاجتماعية أو المساعدة الاجتماعية	04	X	X	-
العلوم الاقتصادية أو التدبيرية	08	X	-	X
الشبكات وأنظمة المعلوميات أو إدارة النظم والشبكات	04	X	-	X
تنمية المعلوميات أو الهندسة المعلومياتية	04	X	-	X
العلوم القانونية أو الشريعة	05	X	X	-
كتابة الإدارة	04	X	X	-
الأمن المعلومياتي	03	X	-	-
تدبير المقاولات	04	X	-	X

- الأساتذة المشاركون في تأطير التكوين الأساسي

خلال سنة 2019، شارك في تأطير الحصص التكوينية لبرنامج التكوين الأساسي لكتاب الضبط 47 مؤطرة ومؤطرا شكلت نسبة الإناث فيها حوالي 21%، ويتضمن الجدول التالي توزيع هؤلاء المؤطرين:

الفئات	العدد	النسبة المئوية
رؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة	15	%32
أطر الإدارة المركزية لوزارة العدل	10	%21
أطر كتابة الضبط العاملين بالمحاكم	08	%17
أطر ملحقة بالمعهد العالي للقضاء	06	%12
مساعدات اجتماعيات بالمحاكم	03	%06
قضاة بالإدارة المركزية لوزارة العدل	02	%04
قاض بالمحكمة الابتدائية-قسم قضاء الأسرة	01	%02
إطار بالمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل	01	%02
مسؤول المركز الجهوي للحفظ	01	%02

ب-حصيلة التكوين المستمر لكتاب الضبط

عمل المعهد العالي للقضاء على تنفيذ برنامج التكوين المستمر لكتاب الضبط برسم سنة 2019. وقد عرف هذا البرنامج التكويني، تنظيم 187 دورة تكوينية، شارك في تأطيرها 94 مؤطرة ومؤطر، أغلبيتهم رؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة بمختلف محاكم المملكة. وبلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 4059 مستفيدا موزعا بين 2048 موظفا و2011 موظفة، حيث بلغت نسبة حضور المشاركين حوالي 80%.[1]

وتضمن البرنامج المذكور التكوينات التالية:

- التكوين في المجالات التدبيرية:

استهدف هذا التكوين المديرين الفرعيين الإقليميين ورؤساء كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة، ونفذت في إطاره 21 دورة تكوينية، شملت ثمانية مواضيع محورية. وقد بلغ عدد المستفيدين من التكوين المذكور 545 مستفيدا موزعين على 397 موظفا و148 موظفة، وناهزت نسبة حضور المشاركين في هذا التكوين 86% من عدد المدعوين، فيما شكلت نسبة حضور الإناث حوالي 27 %.

[1] نسبة الحاضرين من مجموع عدد المدعوين.

و يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الرقم الترتيبي	المواضيع	عدد الندوات	عدد المدعوين	عدد الحضور	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة الحضور
1	المساعدة الاجتماعية بالمحاكم	1	38	26	15	11	%68,42
2	تدبير الصفقات العمومية	3	69	66	47	19	%95,65
3	تدبير المخزون	3	66	55	42	13	%83,33
4	تدبير المشاريع	2	60	42	27	15	%70,00
5	تدبير الميزانية	3	73	53	38	15	%72,60
6	تدبير وحدات التبليغ والتحصيل	4	166	157	118	39	%94,58
7	تدبير وحل النزاعات في المحيط المهني	1	35	34	24	10	%97,14
8	مبادئ وآليات حوار التدبير	4	129	112	86	26	%86,82
	المجموع	**21**	**636**	**545**	**397**	**148**	**85,69%**

- التكوين في المجالات المرتبطة بعمل كتابة الضبط بالمحاكم:

استهدف هذا التكوين أطر وموظفي هيئة كتابة الضبط العاملين بمحاكم المملكة، بما في ذلك بعض مراكز القضاة المقيمين نظمت في إطاره 148 دورة تكوينية شملت37 موضوعا محوريا[2]، وبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين منه 3144 مستفيدا موزعا بين 1566 موظفا و1578 موظفة، وبلغت نسبة حضور المشاركين في الدورات التكوينية حوالي 80%. شكلت نسبة حضور الإناث فيها 50 %من مجموع المستفيدين من هذا التكوين. وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

المشاركون في دورة تكوين مستمر بتاريخ 31 يناير 2019 (أكادير)

الرقم الترتيبي	المواضيع	عدد الندوات	عدد المدعوين	عدد الحضور	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة الحضور
1	إجراءات التبليغ في القضايا المدنية	6	161	133	60	73	%82,61
2	إجراءات الخبرة القضائية	4	108	95	40	55	%87,96
3	إجراءات الدعوى العمومية	4	100	83	41	42	%83,00
4	إجراءات المساطر التلبسية	3	80	62	42	20	%77,50
5	إجراءات كتابة الضبط أثناء التحقيق	5	137	105	44	61	%76,64

[2] تمحورت هذه المواضيع حول مختلف المجالات القانونية والإجرائية المرتبطة بعمل هيئة كتابة الضبط، بالإضافة إلى مواضيع قواعد التواصل المهني ومبادئ سلوك وقيم كاتب الضبط وتدبير الاحصائيات.

6	إجراءات كتابة الضبط بأقسام قضاء الأسرة	4	106	86	44	42	%81,13
7	إعداد الإحصائيات بالمحاكم	5	126	105	71	34	%83,33
8	الإجراءات المتعلقة بكفالة الأطفال المهملين	3	77	61	31	30	%79,22
9	البيوعات القضائية	3	78	63	46	17	%80,77
10	التنفيذ على أشخاص القانون العام	1	24	24	14	10	%100,00
11	التنفيذ في قضايا الأسرة	3	75	51	26	25	%68,00
12	التواصل في المحيط المهني	6	157	140	61	79	%89,17
13	الحجوزات القضائية	4	107	78	54	24	%72,90
14	السجل العدلي ورد الاعتبار	4	103	70	41	29	%67,96
15	المبادئ العامة للتنفيذ المدني	4	129	106	64	42	%82,17
16	المساعدة القضائية	3	83	62	24	38	%74,70
17	تحديد وتصفية الرسوم التكميلية وصوائر المساعدة القضائية (نماذج تطبيقية)	4	133	112	50	62	%84,21
18	تحديد وتصفية المصاريف القضائية في الميدان الجنائي (نماذج تطبيقية)	3	88	65	28	37	%73,86
19	تدبير أرشيف المحاكم	5	134	74	63	11	%55,22
20	تدبير الشكايات والمحاضر	5	130	109	49	60	%83,85
21	تدبير الطعون في القضايا الجنائية	5	134	110	61	49	%82,09
22	تدبير الطعون في القضايا المدنية	4	102	80	28	52	%78,43
23	تدبير المحجوزات وأدوات الإقناع	6	159	131	94	37	%82,39
24	تدبير وحدة التبليغ والتحصيل	1	26	16	9	7	%61,54
25	تسليم وحفظ الشواهد ونسخ الأحكام والقرارات والمستندات	3	76	46	27	19	%60,53
26	تقنيات التحرير الإداري	4	105	77	25	52	%73,33
27	تقنيات تحرير محاضر الجلسات	6	155	117	57	60	%75,48
28	تقنيات تقديم حساب التسيير	2	54	46	28	18	%85,19
29	خلايا التكفل القضائي بالنساء والأطفال	4	101	70	14	56	%69,31
30	قانون الوظيفة العمومية	4	125	112	39	73	%89,60
31	مبادئ وتقنيات الاستقبال والتوجيه	2	59	49	21	28	%83,05
32	مستجدات التنظيم القضائي للمملكة	8	225	183	89	94	%81,33
33	مسطرة الإكراه البدني وفق قانون المسطرة الجنائية ومدونة تحصيل الديون العمومية	6	165	113	44	69	%68,48
34	مسك حسابات صناديق المحاكم	3	79	67	45	22	%84,81
35	مكاتب الواجهة	1	31	26	3	23	%83,87
36	ميثاق قيم وسلوك كاتب الضبط	6	154	140	49	91	%90,91
37	مقاربة النوع الاجتماعي	4	80	77	40	37	%96,25
	المجموع	**148**	**3966**	**3144**	**1566**	**1587**	**%79,27**

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التكوين شمل كل الدوائر القضائية للمملكة، كما يتضح ذلك من المعطيات الواردة بالجدول التالي:

الرقم الترتيبي	الدائرة القضائية	عدد المستفيدين	الرقم الترتيبي	الدائرة القضائية	عدد المستفيدين
1	مراكش	235	12	وجدة	139
2	الدار البيضاء	222	13	الرشيدية	135
3	سطات	198	14	طنجة	131
4	فاس	197	15	بني ملال	128
5	الرباط	196	16	الجديدة	118
6	تطوان	192	17	الناظور	106
7	خريبكة	192	18	تازة	103
8	مكناس	174	19	اسفي	93
9	القنيطرة	146	20	الحسيمة	80
10	العيون	144	21	ورزازات	74
11	اكادير	141	المجموع العام		3144

- تكوين موظفي الإدارة المركزية لوزارة العدل

في إطار هذا البرنامج التكويني تم تنظيم 18 دورة تكوينية شملت خمسة مواضيع محورية[3]، بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين منها 370 مستفيدا موزع على285 موظفة و85 موظفا وبلغت نسبة حضور المستفيدين لدورات هذا التكوين 82% تميزت بحضور مكثف للإناث حيث بلغ 77 % كما هو وارد بالجدول الآتي:

الرقم الترتيبي	المواضيع	عدد الندوات	عدد المدعوين	عدد الحضور	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة الحضور
1	المعلوميات	6	153	114	26	88	%74,51
2	تقنيات تحرير التقارير والمراسلات الإدارية	3	74	65	14	51	%87,84
3	قانون المسطرة الجنائية: إجراءات الدعوى العمومية	3	69	60	16	44	%86,96
4	قانون المسطرة المدنية - القواعد العامة للدعوى والأحكام	3	69	58	16	42	%84,06
5	التنظيم القضائي للمملكة	3	85	73	13	60	%85,88
المجموع		18	450	370	85	285	%82,22

[3] يتعلق الأمر بالمواضيع التالية: التنظيم القضائي للمملكة، قانون المسطرة المدنية، قانون المسطرة الجنائية، تقنيات تحرير التقارير والمراسلات الإدارية والمعلوميات.

- التكوين التأهيلي للمكلفين بمهام العدول بالخارج

عرفت سنة 2019 تنظيم دورة تكوين تأهيلي لفائدة أطر وزارة العدل المكلفين بمهام العدول بالبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج بلغ عددهم 40 إطارا يضم -ولأول مرة-امرأتين.

وقد امتدت هذه الدورة لمدة أسبوعين، وساهم في تأطيرها 16 مؤطرا، من ضمنهم قضاة وعدول وموثق وأطر عاملة بالإدارة المركزية لوزارة العدل والمعهد العالي للقضاء، بالإضافة إلى إطار بوزارة العدل سبق وأن مارس مهام العدول بإحدى قنصليات المملكة بفرنسا. وقد تميزت هذه الدورة أيضا بمشاركة سفير سابق للمملكة في تأطير المستفيدين في موضوع " اختصاصات الأعوان والقناصل العاملين بالخارج".

ولم يقتصر برنامج الدورة التكوينية المذكورة فقط على الحصص النظرية والتطبيقية في المواضيع ذات العلاقة بالمهام التي تناط بالمكلفين بمهام العدول بالبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج، بل تضمن أيضا زيارة ميدانية للمشاركين في الدورة لقسم قضاء الأسرة بالمحكمة الابتدائية بالرباط. ذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الفئة المستهدفة	مدة التكوين(بالأسابيع)	التدريب الميداني	عدد المستفيدين	نسبة الإناث	عدد المؤطرين
أطر وزارة العدل المكلفين بمهام العدول بالبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج	02	زيارة ميدانية لقسم قضاء الاسرة بالرباط	40	%5	16

3.1.2.6 الآفاق المستقبلية لتكوين كتاب الضبط

يرتبط الرفع من أداء تكوين كتاب الضبط وتحسين جودته، بتحقيق جملة من الأهداف على المدى القريب والمتوسط، نذكر من بينها، ما يلي:

- توفير الوسائل التي تتيح اعتماد التكوين عن بعد؛
- تقريب التكوين المستمر من الموظفين.

يروم هذا الهدف دعم التكوين المستمر على صعيد المحاكم الابتدائية عبر الرفع من عدد هذه الأخيرة بنسبة 5 % على الأقل كل سنة، وذلك بغية تقريب هذا النوع من التكوين من المستفيدين.

ويستوجب تحقيق هذا الهدف، من جهة أولى، إعطاء الأولوية للمحاكم الابتدائية التي أحدثت مؤخرا، والمحاكم التي تتوفر على قاعات لتنظيم التكوين، ومن جهة ثانية، التوسيع التدريجي لشبكة المؤطرين بمختلف تخصصاتهم، بهدف سد الخصاص المسجل على مستوى بعض الدوائر القضائية.

- اعتماد مناهج حديثة للتدريس

يقتضي اعتماد مناهج حديثة للتدريس، تطوير المناهج الحالية وتجويدها، ثم العمل على إعداد حقائب بيداغوجية جديدة، مع الاستثمار الأمثل لمخرجات المكون الثالث من اتفاقية التوأمة المؤسساتية مع الاتحاد الأوربي(2017-2019)، والمتعلق بإعداد واعتماد مناهج حديثة للتكوين بالمعهد العالي للقضاء.

- تنمية القدرات التأطيرية للمكونين

يتطلب الرفع من القدرات التأطيرية للمكونين، تنمية مداركهم ومهاراتهم في مجال تأطير وتنشيط التكوين، عبر تنظيم دورات تكوين المكونين حول القواعد الأندراغوجية، ومنهجية إعداد محتوى الحصص التكوينية، واستعمال أدوات التنشيط، ويتوقف تحقيق هذا الهدف على اتخاذ بعض التدابير، نذكر منها:

- تشخيص شبكة المكونين المعتمدين حاليا؛
- وضع معايير لاختيار المكونين؛
- وضع مخطط تكوين المكونين؛
- وضع مخطط تكوين مكوني المكونين؛
- إعادة النظر في الإطار القانوني المعتمد حاليا في التعويض عن ساعات التأطير.

- تغطية مصاريف تنقل المستفيدين من التكوين المستمر

من أجل تحقيق هذا المطلب ينبغي التنسيق مع المديريات المركزية المعنية بوزارة العدل للتفكير في إيجاد صيغة تمكن المستفيدين من التكوين من استرجاع مصاريف التنقل والتغذية وعند الاقتضاء مصاريف الإقامة، عند حضورهم دورات التكوين المستمر.

3.1.3 تكوين مساعدي القضاء

3.1.3.1 تكوين العدول:

أ-الإطار القانوني

- الظهير الشريف عدد 240.02.1 الصادر في 25 رجب 1423 (03 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون عدد 09-01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء وخاصة الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه،
- الظهير الشريف عدد 56.06.1 الصادر في 15 محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون عدد 03-16 المتعلق بخطة العدالة وخاصة المادة السابعة منه؛
- المرسوم رقم 2.08.378 الصادر في 28 شوال 1429 (28 أكتوبر 2008) بتنفيذ أحكام القانون عدد 03.16 المتعلق بخطة العدالة وخاصة المادة 9 منه؛
- اتفاقية التعاون في ميدان التكوين القانوني والقضائي المبرمة بين وزارة العدل والمعهد العالي للقضاء والهيئة الوطنية للعدول بتاريخ 06 أبريل 2016.

ب-التكوين الأساسي للعدول المتمرنين

يتلقى العدول المتمرنون تكوينا أساسيا بالمعهد العالي للقضاء لمدة سنة موزعة على ثلاث فترات:

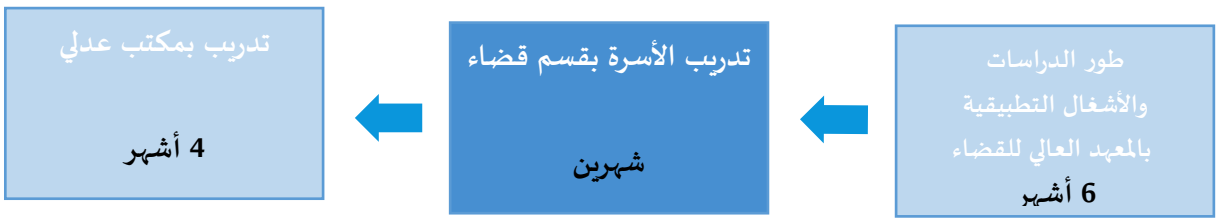

ومواكبة لجهود تحديث خطة العدالة، عمل المعهد العالي للقضاء بتنسيق مع مختلف الجهات المعنية على إعادة صياغة برنامج التكوين الأساسي للعدول المتمرنين وإيلاء أهمية كبرى للجانب التطبيقي المهني. وفي هذا الإطار تم إعداد دليل بيداغوجي يتضمن دروسا نظرية وأخرى تطبيقية تندرج في إطار تقسيم منهجي يرتكز على ستة أقطاب تكوينية حيث يضم كل قطب منها مجموعة من الوحدات والمجزوءات موزعة أساسا على 16 ساعة أسبوعيا؛ وهي كالتالي:

يعتمد التكوين الأساسي للعدول المتمرنين بالمعهد العالي للقضاء على محتوى بيداغوجي غني ومتنوع، يتضمن توزيعا مندمجا للمواد المدرجة بين حصص تكوينية نظرية وحصص تكوينية تطبيقية، الهدف منها تأهيلهم وتدريبهم من أجل الإلمام بمحتوى مجموع القوانين ذات الصلة بمجال اختصاصهم وتأهيلهم لتلقي مختلف الشهادات وتحرير العقود والرسوم العدلية.

ولتحديد المحتوى البيداغوجي لمواد التكوين تمت مراعاة الضوابط التالية:

- اعتماد مقاربة تشاركية من خلال إشراك المعنيين بالتكوين الأساسي للعدول: المعهد العالي للقضاء ومديرية الشؤون المدنية بوزارة العدل والهيئة الوطنية للعدول؛
- تحديد الحاجيات التكوينية اللازمة لمزاولة مهام العدل على ضوء رؤية المعهد الهادفة إلى تحقيق الجودة والريادة في مجال التكوين القضائي، وذلك من خلال ثلاث مستويات:

المستوى المعرفي	المستوى المهني والفردي	المهارات الاجتماعية
الإلمام بالنصوص والقواعد الفقهية والقانونية المتطلبة لممارسة مهنة عدل	تعلم المهارات المهنية لتنظيم وتسيير مكتب مفوض قضائي واكتساب مهارات وأصول تحرير المحاضر والقيام بإجراءات التبليغ والتنفيذ والمعاينات	الإلمام واكتساب واحترام قواعد السلوك اتجاه الزملاء ومنتسبي المهن القضائية والأطر ذات الصلة بالعمل والزبناء وامتلاك تقنيات التواصل

- تصنيف المواضيع المقترحة، وترتيب أولويات التكوين مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية المخصصة للتكوين بالمعهد والمحددة في ستة أشهر.

وتجدر الإشارة إلى أن مدة برنامج التكوين تستغرق اثنى عشر أسبوعا موزعة بين حصص صباحية وأخرى زوالية باستثناء يوم الجمعة، حيث تستغرق كل حصة ساعتين أو أربع ساعات حسب الموضوع.

ج-أهداف التكوين:

ينبغي على العدل المتمرن أن يكون عند نهاية التكوين مؤهلا لممارسة وظيفته وقادرا على:

الأهداف	التحكم وضبط المعلومات القانونية والفقهية التي تتوقف عليها مهامه.
	التحكم في مهارات وتقنيات تحرير الوثائق وتلقي الشهادات، ومعرفة الشروط الواجب توفرها في كل وثيقة.
	الاندماج السريع في المحيط المهني للمرافق القضائية التي سيعمل بها بصفته مساعدا للقضاء، وذلك من خلال استيعاب طبيعة العلاقات السائدة بين مختلف العاملين بها واحترام القيم والأعراف القضائية مما يستلزم التوفر على قدرات شخصية للتواصل مع المحيط القضائي وكذا الزبناء، مع احترام تام للقيم والأعراف المرتبطة بمزاولة مهنة مساعد القضاء
	اكتساب التقنيات الحديثة للتواصل مع مختلف المتدخلين في محيطه المهني وتأهيله لتدبير جميع الوضعيات التي قد يتعرض لها.
	اعتماد البرمجيات المعلوماتية في تدبير المكتب والحفظ والأرشيف.

د-حصيلة تكوين العدول برسم سنة 2019

- حصيلة التكوين الأساسي:

تنفيذا لقرار جلالة الملك الرامي إلى السماح للمرأة المغربية ولأول مرة بولوج خطة العدالة، أشرف وزير العدل، السيد محمد أوجار يوم 17 دجنبر 2018 على حفل استقبال العدول المتمرنين فوج 2018 بمقر المعهد والذي يتكون من 800 عدل متمرن من بينهم 299 امرأة أي بنسبة 38%.

ونظرا للعدد المرتفع الذي يتكون منه الفوج ولمحدودية الطاقة الاستيعابية للمعهد لتزامن تكوين العدول مع تكوين الفوجين 42 و43 من الملحقين القضائيين به، تم ولأول مرة اعتماد التكوين الجهوي من خلال توزيع أعضاء الفوج على ثمانية مراكز للتكوين: المعهد العالي للقضاء والمراكز الجهوية للتكوين بكل من الدار البيضاء وفاس ومراكش وأكادير وكلميم وطنجة ووجدة. على الشكل التالي:

مركز التمرين	عدد العدول المتمرنين
الرباط	89
الدار البيضاء	79
فاس	111
مراكش	139
أكادير	121
وجدة	75
طنجة	157
كلميم	29

وقد واصل هذا الفوج خلال سنة 2019، ووفقا للبرنامج الذي تم إعداده من طرف المعهد، تكوينه النظري بما في ذلك الأشغال التطبيقية بكل من الرباط وبمراكز التكوين الجهوية الأخرى التي تم اعتمادها الى غاية 14 يونيو 2019، حيث أنهى المتمرنون تكوينهم النظري.

التدريب بأقسام قضاء الأسرة

بتاريخ 17 يونيو 2019، التحق العدول المتمرنون بأقسام قضاء الأسرة التابعة للمحاكم الابتدائية والتي تم اختيارها بناء على الاستمارات التي وزعت عليهم لقضاء فترة التدريب لمدة شهرين الذي اطلعوا خلاله على:

- جميع شعب قسم قضاء الأسرة ومنها مكاتب الزواج والطلاق وشؤون القاصرين والحالة المدنية وباقي المصالح المرتبطة بقضايا الأسرة؛
- عمل السادة القضاة والنيابة العامة من حيث الاختصاصات؛
- السجلات ومهام كتابة الضبط وكيفية سير العمل بها؛
- نماذج من ملفات قضاء الأسرة وملفات الطلاق والزواج والحالة المدنية والتحجير وجميع الملفات ذات العلاقة بالأسرة؛ -نوع الوثائق المكونة لكل ملف من ملفات الزواج والطلاق بنوعيهما؛
- سجلات تضمين العقود بجميع أنواعها القديمة منها والحديثة، لأهمية تلك السجلات وضرورة المحافظة عليها لكونها أصلا لاستخراج النسخ منها؛
- جميع محفوظات شعبة التوثيق بما فيها الكنانيش والنظائر ومذكرات الحفظ وكنانيش الجيب؛
- طريقة استخراج نسخ العقود وعمل النساخ وشروط تسليم النسخ والقانون المنظم لمهنة النساخة.

التدريب بالمكاتب المهنية

بتاريخ 12 غشت 2019 ، انتقل العدول المتمرنون الى مكاتب العدول من أجل قضاء أربعة أشهر بالمكاتب طبقا لمقتضيات المرسوم المنظم للتمرين، حيث تم اطلاعهم على كيفية فتح ملف الشهادة و كيفية تلقيها بمذكرة الحفظ و كيفية تعامل العدل مع المذكرة، مع معرفة الإجراءات التي تسبق تلقي الشهادة وتحرير الشهادات المتعلقة بالزواج والطلاق وكذا تلك المتعلقة بالمعاملات العقارية من ضرورة تفحص مستندات التملك و صفة المشهود عليهم في الشهادة و ضرورة أداء واجبات التسجيل مع اطلاعهم أيضا على الإجراءات الجديدة و منها التسجيل بالطريقة الالكترونية.

■ حصيلة التكوين المستمر:

تنفيذا لاتفاقية التعاون في مجال التكوين القانوني والقضائي بين المعهد العالي للقضاء ووزارة العدل والهيئة الوطنية للعدول، نظم المعهد العالي للقضاء دورة تكوينية في مجال الأخلاقيات وقواعد السلوك لفائدة 20 عدلا من 12 الى 13 أكتوبر 2018.

هـ-الآفاق المستقبلية لتكوين العدول

في إطار مشروع التوأمة بين المعهد العالي والمعاهد القضائية بكل من فرنسا وبلجيكا وإسبانيا، نظم المعهد مجموعة من اللقاءات بين خبراء من الاتحاد الأوروبي والمسؤولين عن تكوين العدول بالمعهد وممثلي مديرية الشؤون المدنية بوزارة العدل وممثلي الهيئة الوطنية للعدول والمجالس الجهوية بكل من الرباط والدار البيضاء والقنيطرة ومكناس وطنجة، وقد استهدفت هذه الاجتماعات:

الأهداف	إنجاز افتحاص بيداغوجي للتكوين الأساسي للعدول المتمرنين ووضع مرجعية للكفاءات خاصة بهذه الفئة.
	إنجاز حقائب بيداغوجية وبطائق تقنية للوحدات التكوينية.
	دعم تنفيذ مساطر تقييم العدول في طور التكوين.
	تتبع تنظيم وتنفيذ التداريب الميدانية وتقييمها.

3.1.3.2 تكوين المفوضين القضائيين

أ-الإطار القانوني

- الظهير الشريف عدد 1.02.240 الصادر في 25 رجب 1423 (الموافق ل 3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 09/01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء وخاصة الفقرة الثالثة من المادة الثانية؛
- الظهير الشريف عدد 23.06.1 الصادر في 15 محرم 1427 (الموافق ل 14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 16-03 المتعلق بمهنة المفوضين القضائيين وخاصة المادة الثانية منه؛
- المرسوم عدد 372.08.2 ل 28 شوال 1429 (الموافق ل 28 أكتوبر 2008) بتطبيق أحكام القانون رقم 81.03 بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين وخاصة المواد 5 و6 منه.
- اتفاقية التعاون في ميدان التكوين القانوني والقضائي المبرمة بين وزارة العدل والمعهد العالي للقضاء والهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين بتاريخ 25 مارس 2016.
-

ب-التكوين الأساسي

يتم تكوين المفوضين القضائيين المتدربين من طرف المعهد العالي للقضاء لمدة 6 أشهر موزعة على 3 فترات:

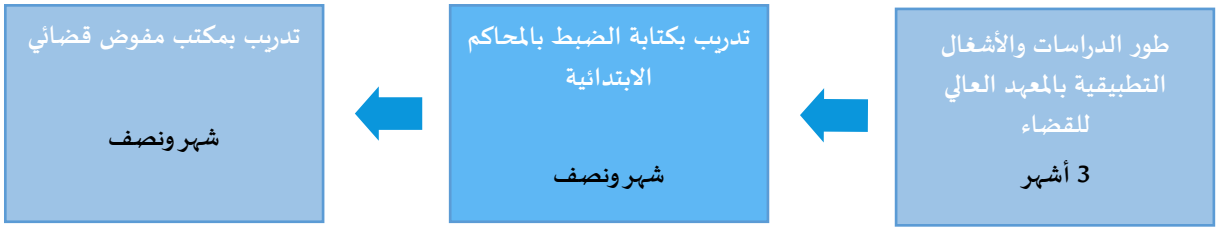

يرتكز برنامج التكوين الأساسي للمفوضين القضائيين بصفة أساسية على تعلم الممارسات المهنية وذلك بالتنسيق مع ممثلي مديرية الشؤون المدنية بوزارة العدل وممثلي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين.

يشتمل هذا البرنامج على دروس نظرية وأخرى تطبيقية موزعة على أقطاب تكوينية، يضم كل قطب عددا من المواد والوحدات التكوينية بمعدل 20 ساعة أسبوعيا وتتمحور هذه الوحدات حول:

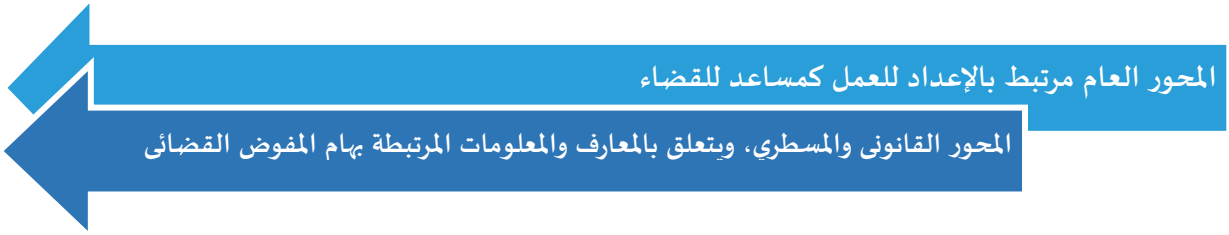

يعتمد التكوين الأساسي للمفوضين القضائيين المتدربين بالمعهد العالي للقضاء على محتوى بيداغوجي غني ومتنوع يتضمن توزيعا مندمجا للمواد المدرجة بين حصص تكوينية نظرية وحصص تكوينية تطبيقية، الهدف منها تأهيل وتدريب المفوض القضائي المتمرن للإلمام بمحتوى مجموع القوانين ذات الصلة بمجال اختصاصه والتي تمكنه من القيام بإجراءات التبليغ والتنفيذ والمعاينات وتحرير المحاضر بشكل سليم والاندماج السريع في المحيط المهني للمرافق القضائية التي سيعمل بها بصفته مساعدا للقضاء.

ولتحديد المحتوى البيداغوجي لمواد التكوين، تمت مراعاة الضوابط التالية:

- اعتماد مقاربة تشاركية من خلال إشراك المعنيين بالتكوين الأساسي للمفوضين القضائيين المتدربين: المعهد العالي للقضاء ومديرية الشؤون المدنية بوزارة العدل والهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين؛
- تحديد الحاجيات التكوينية اللازمة لممارسة مهام المفوض القضائي في ضوء رؤية المعهد الهادفة إلى تحقيق الجودة والريادة في مجال التكوين القضائي، وذلك من خلال المستويات التالية:

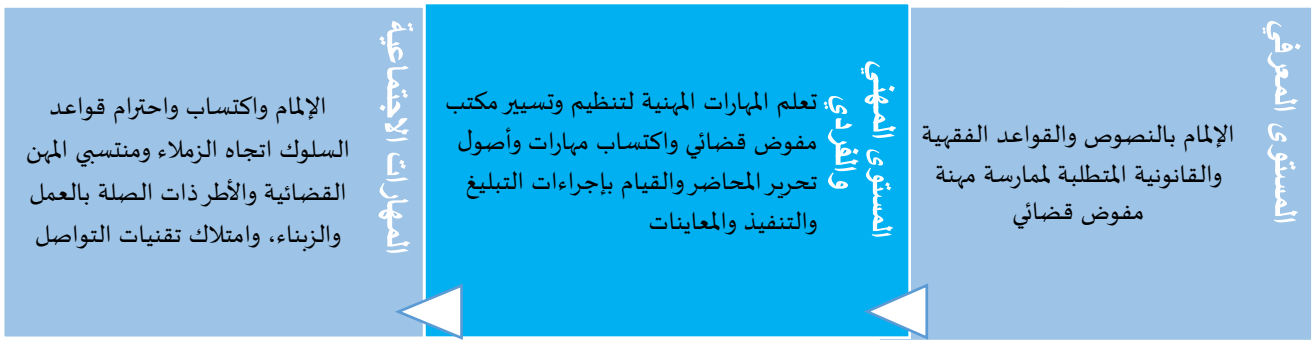

- تصنيف المواضيع المقترحة، وترتيب أولويات التكوين في انسجام مع الفترة الزمنية المخصصة للتكوين بالمعهد والمحددة في ستة أشهر.

تم تكييف برنامج التكوين مع المدة التي سيقضيها المفوضون القضائيون المتدربون بالمعهد (12 أسبوعا) موزعة بين حصص صباحية وأخرى زوالية باستثناء يوم الجمعة، وتستغرق مدة كل حصة ساعتين أو أربع ساعات حسب موضوعها.

بعد انتهاء فترة الثلاثة أشهر من التكوين بالمعهد العالي للقضاء، يقضي المفوضون القضائيون المتدربون فترة تدريب مدتها شهر ونصف أي ستة أسابيع بكتابات الضبط بمحاكم ابتدائية (أربعة أسابيع بمحكمة ابتدائية، أسبوع بمحكمة تجارية وأسبوع بمحكمة إدارية.)

بعد ذلك، يجري المفوض القضائي المتدرب تدريبا تطبيقيا بمكتب مفوض قضائي لفترة تكميلية مدتها شهر ونصف.

يخضع المفوضون القضائيون المتدربون خلال هذا التدريب لمراقبة الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بدائرته الاستئنافية التي يجري تدريبهم بها.

يسهر ممثل الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين بالدائرة الاستئنافية على توزيع المتدربين، ويتم وضع برنامج التدريب بالمحاكم من طرف المعهد العالي للقضاء.

عند انتهاء فترة التمرين، يتم تنظيم امتحان نهاية التكوين الذي يتضمن اختبارات كتابية وشفوية وتحدد كيفية تنظيم الامتحان بقرار لوزير العدل.

الاختبار الكتابي:

- موضوع حول المسطرة المدنية، مدته ساعتان؛

- تحرير ثلاثة مشاريع محررات تتعلق بالإجراءات أمام المحاكم وبممارسة وسيلة من وسائل التنفيذ، مدته ساعتان.

الاختبار الشفوي:

- عرض قانوني له علاقة بأعمال المفوضين القضائيين؛
- عرض يتعلق بالمعلوميات.

ج-أهداف التكوين:

عند نهاية التكوين، ينبغي أن يكون المفوض القضائي المتمرن مؤهلا لممارسة وظيفته وقادرا على:

الأهداف	التحكم وضبط المعارف والمعلومات القانونية التي تستلزمها ممارسة مهامه، تمكنه من القيام بإجراءات التبليغ والتنفيذ والمعاينات بشكل سليم.
	اكتساب تقنيات ومهارات إنجاز طيات التبليغ وتدبير مساطر التنفيذ الجبري وتحرير المحاضر والوثائق والمعاينات.
	الاندماج السريع في المحيط المهني للمرافق القضائية التي سيعمل بها بصفته مساعدا للقضاء، وذلك من خلال استيعاب طبيعة العلاقات السائدة بين مختلف العاملين بها واحترام القيم والأعراف القضائية، وذلك بالتوفر على قدرات شخصية للتواصل مع المحيط القضائي ومع الزبناء، مع احترام تام للقيم والأعراف المرتبطة بمزاولة مهنة مساعد القضاء.
	اكتساب التقنيات الحديثة للتواصل مع مختلف المتدخلين في محيطه المهني وأن يكون مؤهلا لتدبير جميع الوضعيات التي قد يتعرض لها.
	اعتماد البرمجيات المعلوماتية في تدبير المكتب والحفظ والأرشيف.

هـ-الآفاق المستقبلية لتكوين المفوضين القضائيين

في إطار مشروع التوأمة بين المعهد العالي والمعاهد القضائية بكل من فرنسا وبلجيكا وإسبانيا، نظم المعهد مجموعة من اللقاءات بين خبراء من الاتحاد الأوروبي ومسؤولين عن تكوين المفوضين القضائيين بالمعهد وممثلي مديرية الشؤون المدنية بوزارة العدل وممثلي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين والمجالس الجهوية، هذه الاجتماعات تستهدف:

الأهداف	إنجاز افتحاص بيداغوجي للتكوين الأساسي للمفوضين القضائيين ووضع مرجعية للكفاءات خاصة بهذه الفئة.
	إنجاز حقائب بيداغوجية وبطائق تقنية للوحدات التكوينية.
	دعم تنفيذ مساطر تقييم المفوضين القضائيين في طور التكوين.
	تتبع تنظيم وتنفيذ التداريب الميدانية وتقييمها.

3.2 إشعاع المعهد العالي للقضاء

3.2.1. التعاون

يعتبر انفتاح المعهد العالي للقضاء على محيطه الوطني والخارجي آلية لمواكبة ودعم الأوراش والمشاريع المتعلقة بالتكوين، وذلك من خلال الاستفادة من الدعم التقني والاطلاع على التجارب والخبرات الوطنية والأجنبية واستلهام الممارسات الفضلى ذات الصلة بالمهام المنوطة بالمعهد. ويتم ذلك عبر تنظيم حلقات دراسية وورشات ومناظرات علمية على المستوى الوطني والدولي.

وفي هذا الإطار يسعى المعهد إلى:

- دعم مسلسل التقارب مع الممارسات الأوروبية الفضلى في مجال التكوين القضائي؛
- تحديث برامج التكوين ومراجعة المناهج البيداغوجية-
- تكوين المكونين ومكوني المكونين؛
- ضمان الاحترافية والمهنية، من خلال برامج التكوين العملي والميداني، لتقوية المهارات، من أجل الرفع من النجاعة القضائية؛
- مراجعة برامج التكوين بمختلف أصنافه سواء التكوين الأساسي أو التكوين المتخصص، لفائدة الملحقين القضائيين وهيئة كتابة الضبط، وباقي مساعدي القضاء الموكول للمعهد اختصاص تكوينهم؛
- تطوير وتجويد برامج التكوين المستمر والتكوين التخصصي لفائدة القضاة وهيئة كتابة الضبط؛
- تنمية التعاون مع الهيئات المهنية، المؤسسات العمومية والخاصة، الوطنية منها والدولية من خلال تنظيم دورات تكوينية وورشات وندوات على الصعيدين الوطني والدولي؛
- استقبال خبراء ومكونين ومتخصصين من مؤسسات مماثلة أو من منظمات دولية للمساهمة في الأنشطة المشار إليها؛
- تعزيز وتطوير علاقة المعهد بالمؤسسات والمعاهد ذات الاهتمام المشترك.

ويشرف على مهام مديرية الدراسات والأبحاث والتعاون مدير يساعده في مهامه رئيسة قسم التعاون الوطني والدولي ورئيسة قسم الدراسات والنشر والخزانة وتكوين مساعدي العدالة وثلاثة رؤساء مصالح.

3.2.1.1 التعاون الدولي

يستمد المعهد توجهاته في مجال التعاون الدولي من دستور المملكة الذي يؤكد على أهمية تقوية أواصر التعاون مع المحيط الدولي، ومن الخطب الملكية السامية التي تؤكد على ضرورة إيلاء التعاون جنوب –جنوب العناية اللازمة من توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة.

ويعتبر المعهد العالي للقضاء عضوا في شبكات تمكنه من تبادل التجارب وتنسيق برامج التكوين مع المعاهد القضائية للبلدان الأعضاء.

أ-الأنشطة المنظمة في إطار التعاون الدولي

شملت الأنشطة المنظمة خلال سنة 2019 البرامج التالية:

- برنامج مجلس أوروبا Cybersud لتكوين المكونين في مجال الجريمة الإلكترونية

يهدف هذا البرنامج إلى توطيد علاقات التعاون بين دول الجنوب في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية. ويشارك المغرب في تنفيذ أنشطة هذا البرنامج إلى جانب الأردن ومصر وتونس والجزائر ولبنان.

وقد واصل المعهد تنفيذ هذا البرنامج الذي تم الشروع فيه سنة 2018 وذلك بتنظيم دورة حول استراتيجية التكوين القضائي في مجال الجريمة المعلوماتية خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 25 يناير 2019 ثم دورة في مجال تقنيات إعداد برنامج تكوين خاص بالجريمة المعلوماتية والدليل الإلكتروني بمشاركة خبراء مجلس أوروبا وفريق المكونين في الجريمة المعلوماتية وممثلة الإدارة العامة للأمن الوطني.

وقد شكل هذا اللقاء فرصة لتدارس محتوى الدليل الخاص بالتكوين الأساسي والمعمق في هذا المجال ومناقشة الممارسات الفضلى التي يتعين إدراجها باستراتيجية التكوين وذلك من 18 الى 22 فبراير 2019.

كما تم عقد عدة اجتماعات لفريق العمل المكلف بإعداد مجزوءة التكوين الأساسي والمعمق في مجال الجريمة المعلوماتية والدليل الالكتروني لتدارس محتوى هذا التكوين في إطار مشروع Cybersud.

وعلاقة بهذا البرنامج، شارك قاضيان من المعهد العالي للقضاء في اجتماع لشبكة المكونين القضائيين حول الجريمة المعلوماتية بستراسبورغ خلال شهر يوليوز 2019. حول ضمان استدامة الحكم لبرنامج الديمقراطي وحقوق الإنسان في جنوب البحر الأبيض المتوسط وذلك يومي 16 و17 شتنبر 2019.

كما شاركت قاضية بالمعهد في اجتماع لجنة القيادة الإقليمي لبرنامج Programme Sud III .

- التعاون مع مجلس أوروبا في إطار برنامج HELP

يعتبر برنامج (مساعدة) أهم أرضية تعليمية لمجلس أوروبا للمهنيين القانونيين، فهو يهدف إلى تمكين القضاة والمحامين من الإلمام بمعايير حقوق الإنسان بأوروبا، مما سيساعد على تهييئ المهنيين القانونيين لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني وذلك بشكل أفضل من خلال تمكينهم من الاطلاع على المستجدات المتعلقة بالمعايير -المتطورة باستمرار – وكذا الاجتهادات القضائية الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقد شارك قاضيان بالمعهد في إعداد منهاج دراسي للتكوين عن بعد في مجال مناهضة العنف ضد المرأة مع العلم أنه تم اعتماد مقاربة تروم توسيع نطاق المواضيع المتاحة في إطار التكوين عن بعد بمنصة مجلس أوروبا والتي تتلائم مع السياق القانوني والقضائي الوطني.

- الشبكة الأوروعربية:

يعتبر المعهد عضوا في «الشبكة الأورو عربية للتكوين القضائي" وهي شبكة تربط بين المؤسسات العمومية الخاصة بالتكوين القضائي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي الجامعة العربية. وتهدف هذه الشبكة بالأساس إلى تكوين القضاة والوكلاء وأعضاء السلطة القضائية للمؤسسات ذات العضوية فيها، وكذا تمكينهم من وضع برامج وأدوات تكوين موحدة عند عقد اجتماعات وتنظيم ورشات، إضافة إلى تبادل المعارف والخبرات في مادة الهندسة البيداغوجية وتقنيات التكوين وإدارة مؤسسة خاصة بالتكوين القضائي.

وفي هذا الإطار، شارك المعهد في عدة ورشات واجتماعات كما يوضح ذلك الجدول التالي:

الجهة المنظمة	موضوع التكوين	مكان الدورة	عدد المشاركين
الشبكة أورو عربية	المؤتمر الإقليمي الثامن في مجال القانون الإنساني	الكويت	2
	دورة حول التعاون القضائي الدولي	روما	1
	ورشة عمل حول حقوق الإنسان	ايطاليا	1
	اجتماع من أجل التعاون وصنع تصور لبرنامج وآليات التدريب المشترك بصفة متبادلة	الكويت	1
	المشاركة في الاجتماع السابع والعشرين لعمداء ومديري المعاهد القضائية في الدول العربية	بيروت	1
	ورشة حول "العمل في مجال الذكاء الاصطناعي والقانون"	دبي	1
	مشاركة المدير العام للمعهد بالنيابة في مجلس إدارة المعهد	الأردن	1
	نشاط تدريبي بعنوان (الفساد؛ الكشف، الوقاية، المكافحة)	باريس	1

- المركز العربي للأبحاث القانونية والقضائية

يرتبط عمل هذا المركز بالسياسة العامة لمجلس وزراء العدل العرب، وتتلخص أهدافه أساسا في تطوير التعاون بين الدول الأعضاء في المجالين القانوني والقضائي وفي دراسة الأنظمة القضائية والقيام بأبحاث مقارنة من أجل تحديث وتطوير وتوحيد الأنظمة القضائية العربية بهدف الوصول إلى توحيد التشريعات العربية.

وينظم المركز اجتماعات دورية للمسؤولين القضائيين ومدراء المؤسسات القضائية ومسؤولي التكوين القضائي. وفي هذا الإطار شارك المعهد العالي للقضاء في الأنشطة التالية:

الجهة المنظمة	موضوع التكوين	مكان الدورة	عدد المشاركين
المركز العربي للأبحاث القانونية والقضائية	حضور المدير العام للمعهد في الدورة التاسعة للجنة المشتركة بين المغرب والكويت لتوقيع اتفاقية بين المعهدين	الكويت	2
	مشاركة المعهد في مجلس الإدارة والجمع العام		1

- مشروع التوأمة المؤسساتي

في إطار الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، احتضن المعهد العالي للقضاء يوم 30 أكتوبر 2019 المؤتمر الختامي لمشروع التوأمة "دعم الإصلاح المؤسساتي وتعزيز قدرات المعهد العالي للقضاء " وذلك بحضور السيد وزير العدل وممثلة السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية وممثل السيد رئيس النيابة العامة وسفير الاتحاد الأوروبي بالمغرب وسفراء بلجيكا وإسبانيا وممثل سفيرة فرنسا بالمغرب ومسؤولي المشروع. وقد شكل هذا اللقاء فرصة للوقوف على أهم منجزات مشروع التوأمة خلال سنتين من التعاون.

وفي إطار برنامج التوأمة تم عقد دورة معمقة لتكوين المكونين بالمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا ببوردو من 10 إلى 16 مارس 2019 استفاد منها خمسة مشاركين من قضاة وأطر بالمعهد العالي للقضاء.

- التعاون مع الاتحاد الأوروبي برنامج إكرام

يستفيد المعهد العالي للقضاء من الدعم التقني الممنوح لوزارة العدل في إطار برنامج الاتحاد الأوربي حول المساواة ICRAM 1، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز المعارف والكفاءات لهيئة التدريس بالمعهد من قضاة وكتاب الضبط، في مجال حقوق المرأة ومقاربة النوع وفقا لمقتضيات الدستور وكذا الاتفاقيات الدولية.

وفي هذا الإطار قامت الخبيرة المغربية التي تم اختيارها لإعداد أربع مجزوءات تكوينية في مجال المساواة بعقد لقاءات مع ممثلي المديريات المعنية بالمعهد العالي للقضاء وكذا قضاة وأطر كتابة الضبط الذين يدرسون به، وأعدت دراسة تشخيصية لتدريس هذه المادة وإدماجها في المنهاج الدراسي للمؤسسة.

وفي نفس السياق نظمت دورات تكوينية لتكوين القضاة وأطر كتابة الضبط المكونين بالمعهد العالي للقضاء حول منهجية استخدام المجزوءات التكوينية.

وقد تم تنظيم الدورة التكوينية الأولى (testing) المؤطرة من طرف المكونين تحت إشراف خبيرة الاتحاد الأوروبي لفائدة الملحقين القضائيين (الفوج 42 والفوج 43)،

ثم استفاد أطر كتابة الضبط المكونين بالمعهد من دورات لتكوين المكونين على المنهجية المثلى لاستخدام المجزوءات التكوينية. كما تم تنظيم دورات تكوينية (testing) تحت إشراف خبيرة الاتحاد الأوروبي بكل من مراكش والدار البيضاء وفاس وطنجة حيث شارك في كل دورة 20إطارا.

وشارك المعهد في اللقاء الختامي للبرنامج الذي تم تنظيمه من طرف وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة والاتحاد الأوروبي وخصصت فعاليته لمناقشة مخرجات البرنامج.

- برنامج "حماية" مع منظمة UNICEF:

يستفيد المعهد العالي للقضاء من الدعم التقني الممنوح لوزارة العدل في إطار برنامج "حماية" للتعاون مع منظمة UNICEF، وقد تم عقد لقاءات مع المكلف بتنفيذ البرنامج بمنظمة UNICEF لتشخيص واقع التكوين في مجال حقوق الطفل وستنظم في هذا الإطار دورات تكوينية لفائدة الأساتذة المكونين بالمعهد (قضاة وكتاب الضبط) وذلك لمواصلة أنشطة التعاون مع هذه المنظمة.

وقد شارك قضاة وأطر وموظفون وأساتذة بالمعهد في لقاء تواصلي حول مخرجات مشروع حماية والتعريف بنتائج الدراسة التشخيصية لواقع التكوين في مجال حقوق الطفل يوم 18 يوليوز 2019.

- التعاون مع الجمعية الأمريكية للحقوقيين ABA-ROLI والسفارة الأمريكية

في إطار التعاون بين المعهد العالي للقضاء والجمعية الأمريكية للحقوقيين ABA-ROLI، نظمت دورة تكوينية لفائدة عشرين قاضيا حول "مكافحة جريمة الاتجار بالبشر" وتحديدا في موضوع "المقاربة الحمائية للضحية" خلال شهر يونيو 2019. كما تم تنفيذ برنامج تعاون مع السفارة الأمريكية خلال سنة 2019 في المواضيع التالية:

الجهة المنظمة	موضوع التكوين	مكان الدورة	عدد المشاركين
السفارة الأمريكية VSA	دولة الحق وإصلاح منظومة العدالة الأمريكية	واشنطن /الولايات المتحدة الأمريكية	1
	دورة تكوينية في مجال المعالجة القضائية لقضايا الإرهاب	المعهد العالي للقضاء	لفائدة 7 قضاة مكونين في المادة الجنائية من بينهم قاضيان بالمعهد العالي للقضاء

- معهد راوول والينبرغ لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني

شارك المعهد العالي للقضاء يومي 29 و30 ابريل 2019 في الاجتماع الإقليمي الذي نظمه معهد راوول والينبرغ لحقوق الانسان بالتعاون مع المعهد القضائي الأردني في عمان بالأردن، بهدف تجديد مذكرة التفاهم مع المعاهد القضائية العربية الشريكة ومناقشة استراتيجية البرنامج الجديد ووضع أسس واضحة للتعاون على المستوى الوطني والإقليمي. وقد شارك فيه 12 قاضيا و3 قاضيات من المعاهد القضائية العربية وخبراء من الأردن وفلسطين وتونس والمغرب والعراق ولبنان، بالإضافة إلى المجالس العليا للقضاء بكل من العراق وفلسطين.

وتنفيذا لبرنامج العمل 2019-2020 شارك المعهد في أشغال الدورة التكوينية لتكوين المكونين حول معايير ونظم التدريب في مجال حقوق الإنسان التي نظمت بالأردن من 12 الى 18 نونبر بعمان حيث شارك في هذه الدورة سبعة أساتذة من المعهد، من بينهم خمسة قضاة.

- التعاون مع المدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا

في إطار تنفيذ برنامج التعاون بين المعهد العالي للقضاء والمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا برسم سنة 2019، تم عقد دورة تدريبية لفائدة مستمعي عدالة فرنسيين للاطلاع على النظام القضائي المغربي من 4 إلى 22 مارس 2019 و دورة تدريبية لفائدة قاضية فرنسية : برنامج "عدالة بلا حدود" حول المقاربة المقارنة لمنازعات الشغل وخاصة حماية الأجير في إطار مسطرة الطرد" من 11 إلى 25 يونيو 2019 ودورة تدريبية لفائدة كاتبة ضبط فرنسية بوزارة العدل والمعهد العالي للقضاء من 24 إلى 28 يونيو 2019، كما استفاد إطار من المعهد من دورة لتكوين المكونين بالمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا .

وفي إطار التوأمة استفاد خمسة قضاة من المعهد من دورة تدريبية لتكوين المكونين بنفس المدرسة المذكورة.

ب-تنفيذ برامج التعاون مع منظمات دولية

في إطار التعاون مع بعض المنظمات الدولية لدعم المعهد في مجال التكوين شارك المعهد في الدورات التكوينية التالية:

الجهة المنظمة	موضوع التكوين	مكان الدورة	تاريخ انعقاد الدورة	عدد المشاركين
UNHCR	دورة تكوينية حول " Course on Statelessness, in Arabic	إيطاليا	16 إلى 19 ابريل 2019	1
Bureau européen d'appui en matière d'asile EASO	ورشة إقليمية حول القانون الدولي للاجئين	مالطا	12-13 مارس 2019	1
			11-14 مارس 2019	1
			16 إلى 17 ماي 2019	1
Help Sud de la méditerranée	تكوين المكونين في مجال حقوق الإنسان.	فرنسا / ستراسبورغ	25 إلى 27 مارس 2019	3
OMPI	المشاركة في أشغال المنتدى الدولي	جنيف	13 إلى 15 نونبر 2019	1
الإمارات العربية المتحدة	المشاركة في معرض الكتاب القانوني السابع الذى تنظمه إدارة البحوث والدراسات بوزارة العدل الإماراتية.	الشارقة – الامارات العربية المتحدة	21-22-23 أكتوبر 2019	2
مؤسسة Friedrich Ebert	جلسة حوارية حول تطبيق قانون الأحوال الشخصية.	الأردن	15 و16 أكتوبر 2019	2
منظمة Dignity	ورشة صياغة النسخة النهائية لدليل مناهضة التعذيب بالمغرب	المعهد العالي للقضاء	05-09 دجنبر 2019	1

كما استفاد 51 قاضيا من دورات تكوينية متخصصة نظمت خارج المغرب جاءت كما يلي:

موضوع التكوين	تاريخ انعقاد الدورة	عدد القضاة المشاركين	جهة التنسيق والتنظيم
دورة حول استراتيجية التكوين القضائي في مجال الجريمة المعلوماتية بلبنان	23 إلى 25 يناير 2019	2	مجلس أوروبا CYBER SUD
الاجتماع الأول لشبكة المكونين القضائيين حول الجريمة المعلوماتية بستراسبورغ	10 إلى 12 يوليوز 2019	2	
اجتماع القيادة الإقليمي لبرنامج programme Sud III "ضمان استدامة الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان في جنوب البحر الأبيض المتوسط"	16 إلى17 شتنبر 2019	1	
دورة تدريبية لتكوين المكونين بالمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا	01 إلى 12 يوليوز 2019	1	المدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا
دورة معمقة لتكوين المكونين بالمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا ببوردو	10 إلى 16 مارس 2019	5	في إطار برنامج التوأمة
المؤتمر الإقليمي الثامن في مجال القانون الإنساني بالكويت	19-21 مارس2019	2	الشبكة الأوروعربية
دورة حول التعاون القضائي الدولي بروما	01 إلى 02 أبريل 2019	1	

ورشة عمل حول حقوق الإنسان بإيطاليا	16 إلى 19 أبريل 2019	1	
اجتماع من أجل التعاون وصنع تصور لبرنامج وآليات التدريب المشترك بصفة متبادلة بالكويت	15إلى أبريل 2019	1	
الاجتماع السابع والعشرين لعمداء ومديري المعاهد القضائية في الدول العربية ببيروت	26 إلى 28 غشت 2019	1	
ورشة حول "العمل في مجال الذكاء الاصطناعي والقانون" بدبي	15 إلى 16 أكتوبر 2019	1	
مشاركة المدير العام للمعهد بالنيابة في مجلس إدارة المعهد بالأردن	15 إلى 17 أكتوبر 2019	1	
نشاط تدريبي بعنوان (الفساد: الكشف، الوقاية، المكافحة) بباريس	18 نونبر 2019	1	الشبكة الأوروعربية والمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا
برنامج التكوين في مجال الذكاء الاصطناعي والقانون بدبي	15 إلى 16 أكتوبر 2019	1	الشبكة الأوروعربية
المشاركة في الاجتماع السنوي بالأردن	الأسبوع الأخير من شهر نونبر	1	
مشاركة في مجلس الإدارة والجمع العام بالكويت	8 إلى 9 أبريل	1	المركز العربي للبحوث القانونية
حضور المدير العام للمعهد في الدورة التاسعة للجنة المشتركة بين المغرب والكويت لتوقيع اتفاقية بين المعهدين بالكويت	7 إلى 10 أبريل	1	معهد الدراسات القانونية والقضائية بالكويت
دورة تكوينية حول« Course on Statelessness, in Arabic» بإيطاليا	16 إلى 19 أبريل 2019	1	UNHCR
ورشة إقليمية حول القانون الدولي للاجئين بمالطا	12 إلى13 مارس 2019	2	Bureau européen d'appui en matière d'asile EASO
ورشة إقليمية حول القانون الدولي للاجئين	11 إلى14 مارس 2019	1	
دورة تكوينية في إطار برنامج Help Sud de la méditerranée في إطار البرنامج الأوربي للتكوين تكوين المكونين في مجال حقوق الإنسان بفرنسا /ستراسبورغ	25 إلى 27 مارس 2019	3	Help Sud de la méditerranée
المشاركة في أشغال المنتدى الدولي بجنيف	13 إلى 15 نونبر	1	OMPI
دولة الحق وإصلاح منظومة العدالة الأمريكية بواشنطن /الولايات المتحدة الأمريكية	08 إلى27 شتنبر	1	السفارة الأمريكية VSA
دورة تكوينية في مجال المعالجة القضائية لقضايا الإرهاب لفائدة 7 قضاة مكونين في المادة الجنائية من بينهم قاضيان من المعهد العالي للقضاء	23إلى26 شتنبر 2019	7	
اللقاء الإقليمي الاستراتيجي المنظم من طرف معهد راوول والينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بعمان	يومي 29 و30 ابريل	2	معهد راؤول والنبرغ
الدورة الإقليمية حول المعايير القضائية العامة والتعاون القضائي في مجال حقوق الإنسان	12 إلى 17نوفمبر2019	6	

المشاركة في معرض الكتاب القانوني السابع الذي تنظمه إدارة البحوث والدراسات بوزارة العدل الإماراتية بالشارقة	21 إلى 23 أكتوبر 2019	1	الإمارات العربية المتحدة
أشغال الجلسة الحوارية حول تطبيق قانون الأحوال الشخصية بالأردن	15 و16 أكتوبر 2019	2	مؤسسة Friedrich Ebert
المجموع: 51			

ونظم المعهد ثلاثة دورات تكوينية لفائدة 15 قاضيا أجنبيا وكاتبة ضبط كما هو مبين في الجدول التالي:

الجهة المنظمة	موضوع التكوين	مكان الدورة	تاريخ انعقاد الدورة	عدد القضاة المشاركين
المعهد العالي للقضاء	تدريب لفائدة مستمعين للعدالة فرنسيين للاطلاع على النظام القضائي المغربي	المعهد العالي للقضاء	04 -22 مارس 2019	4
	دورة تدريبية لفائدة قاضية فرنسية " برنامج عدالة بلا حدود" حول المقاربة المقارنة لمنازعات الشغل وخاصة حماية الأجير في إطار مسطرة الطرد،	المعهد العالي للقضاء وبعض محاكم المملكة	11 -25 يونيو 2019	1
	دورة تدريبية لفائدة كاتبة ضبط فرنسية "		24-28 يونيو 2019	1

ج-دورات التكوين المستمر المنظمة في إطار برنامج التعاون الدولي المنعقدة بالمغرب

الجهة المنظمة	موضوع التكوين	مكان الدورة	تاريخ انعقاد الدورة	عدد القضاة المشاركين
المعهد العالي للقضاء بشراكة مع مجلس أوروبا CYBER SUD	دورة في مجال التكوين الخاص بالجريمة المعلوماتية والدليل الإلكتروني	المعهد العالي للقضاء	18 إلى 22 فبراير 2019	20
	اجتماع لفريق العمل المكلف بإعداد مجزوءة التكوين الأساسي في الجريمة المعلوماتية والدليل الإلكتروني		17 يونيو 2019	8
المعهد العالي للقضاء في إطار التعاون مع المدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا	دورة لفائدة مستمعي العدالة فرنسيين للاطلاع على النظام القضائي المغربي		04 إلى 22 مارس 2019	4
المعهد العالي للقضاء بشراكة مع وزارة العدل ووزارة الثقافة والاتصال ومنظمة اليونسكو وسفارة إسبانيا بالمغرب	ورشة تكوينية حول مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية		15 أبريل 2019	20
المعهد العالي للقضاء في إطار تنفيذ برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي ICRAM 1 حول دعم المساواة بين الجنسين	دورة تكوينية حول مقاربة النوع الاجتماعي والمساواة بين الرجل والمرأة		15-16 يوليوز 2019	6
المعهد العالي للقضاء بشراكة مع الجمعية الأمريكية للقضاة والمحامين الأمريكيين (ABA)	دورة لتكوين المكونين حول مكافحة جريمة الاتجار بالبشر		17 يونيو 2019	20

المعهد العالي للقضاء بشراكة مع الجمعية الأمريكية للقضاة والمحامين الأمريكيين (ABA-ROLI)	دورة لتكوين المكونين حول موضوع "المقاربة الحمائية للضحية"	المعهد العالي للقضاء	27 إلى 28 يونيو2019	20
المعهد العالي للقضاء في إطار برنامج "حماية" مع منظمة UNICEF	لقاء تواصلي حول مخرجات مشروع حماية للتعريف بنتائج الدراسة التشخيصية لواقع التكوين في مجال حقوق الطفل		18 يوليوز 2019	20
السفارة الأمريكية VSA	دورة تكوينية في مجال المعالجة القضائية لقضايا الإرهاب	مراكش	23 إلى 26 شتنبر2019	7
منظمة Dignity	ورشة صياغة النسخة النهائية لدليل مناهضة التعذيب بالمغرب	المعهد العالي للقضاء	05-09 دجنبر 2019	1
عدد القضاة المستفيدين من دورات التكوين المستمر في إطار التعاون الدولي إلى غاية 2019/11/01 هو: 126 قاض				

د-الاتفاقيات الدولية المبرمة مع المعهد

وفي إطار مواصلة جهود المعهد العالي للقضاء من أجل ربط علاقات تعاون وتبادل التجارب مع معاهد قضائية مماثلة، قام المعهد بتجديد مذكرة التفاهم مع معهد راوول لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (مناقشة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2019-2021 لشمال افريقيا والشرق الأوسط).

كما وقع المعهد مذكرة تفاهم مع المعهد العالي للقضاء بسلطنة عمان في المجال العلمي والقانوني بتاريخ 21 أكتوبر 2019.

3.2.1.2 التعاون الوطني

يقوم المعهد بتنظيم دورات أو ندوات تكوينية في المجال القانوني والقضائي لفائدة أطر وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة.

ويؤطر هذه الدورات التدريبية هيئة تدريس مؤهلة تتكون من قضاة يدرسون بالمعهد حسب المناهج وطرق التعليم المتبعة في برامج التكوين الأساسي والمستمر بالمعهد.

وفي هذا الإطار قام المعهد برسم سنة 2019 بتنفيذ برامج التكوين بناء على طلب مع كل من أملاك الدولة ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وذلك على النحو التالي:

- أملاك الدولة:

موضوع التكوين	تاريخ التنفيذ	عدد الأيام	عدد المستفيدين
آليات الوقاية من النزاعات القضائية	30 شتنبر-01 أكتوبر 07-08 أكتوبر	يومان لكل مجموعة	40
المنازعات المرتبطة بالعقود التي تبرمها الدولة	28 -29 أكتوبر 30-31-أكتوبر	يومان لكل مجموعة	40
تبليغ وتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة في المادة العقارية: التحفيظ-الاستحقاق-دعاوى الإفراغ	04-05 نونبر 07-08 نونبر	يومان لكل مجموعة	40
مجموع المستفيدين			120

- وزارة الاقتصاد والمالية

موضوع التكوين	تاريخ التنفيذ	عدد الأيام	عدد المستفيدين
خصوصيات المنازعات المتعلقة بالتحفيظ العقاري	1-4 أكتوبر 26-28 نونبر	أربعة أيام لكل مجموعة	40
الطعون ضد القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية	15-16 أكتوبر 22-23 أكتوبر	يومان لكل مجموعة	40
الرقابة الإدارية على قرارات زجر مخالفات التعمير، مخالفات التعمير، سحب القرارات الإدارية في مجال التعمير	30 أكتوبر إلى1 نونبر 19-21 نونبر	يومان لكل مجموعة	40
التحكيم التجاري الدولي	5-8 نونبر 12-14 نونبر	ثلاثة أيام لكل مجموعة	40
مساطر الاستعجال وتنفيذ الأحكام القضائية	17-19 دجنبر 23-26 دجنبر	ثلاثة أيام لكل مجموعة	40
المنازعات الجمركية	03-06 دجنبر	أربعة أيام	20
تحصيل الديون العمومية	10-13 دجنبر	أربعة أيام	20
مناهج صياغة تأويل النصوص القانونية	14-16 يناير	ثلاثة أيام	20
مجموع المستفيدين			260

- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

موضوع التكوين	تاريخ التنفيذ	عدد الأيام	عدد المستفيدين
المبادئ العامة في القانون الجنائي والمسطرة الجنائية المطبقة في مجال الماء	09 إلى 12 دجنبر 2019	أربعة أيام لكل مجموعة	20
	18 إلى 21 دجنبر 2019		20
	23 إلى 26 دجنبر 2019		20
مراقبة الملك العمومي المائي	02 إلى 05 دجنبر 2019	أربعة أيام لكل مجموعة	20
	16 إلى 19 دجنبر 2019		20
	23 إلى 26 دجنبر 2019		20
مجموع المستفيدين			120

3.2.1.3 الآفاق المستقبلية للتعاون الدولي والوطني

يسعى المعهد في إطار التعاون الدولي إلى توسيع نطاق الشراكة والتعاون والانفتاح على المعاهد القضائية ذات الاهتمام المشترك وذلك من خلال تفعيل الاتفاقيات القائمة وإبرام اتفاقيات جديدة وتوسيع دائرة المستفيدين من برامج التعاون مع الحرص على إعدادها بشكل دقيق ومنتظم لتنزيل مختلف الاتفاقيات السارية المفعول.

كما يسعى المعهد على مستوى التعاون الوطني إلى الرفع من عدد الاتفاقيات ومن عدد الشركاء من خلال الانفتاح على مؤسسات أخرى.

3.2.2 الدراسات والأبحاث والتوثيق

بناء على المادة 4 من القرار المشترك بين وزير العدل ووزير المالية والخوصصة المتعلق بهيكلة المعهد العالي للقضاء، تناط بمديرية الدراسات والأبحاث مهمة تشجيع البحث والدراسات العلمية من خلال:

إعداد برامج لتطوير مناهج المعهد وتعديلاتها، وتحديد المقررات الخاصة والمراجع العلمية المتصلة بذلك
وضع اقتراحات خاصة بشراء المراجع العلمية والمطبوعات ومتابعة ما استجد من مطبوعات فقهية وقانونية وقضائية
إعداد وسائل كفيلة باقتراح اقتناء الكتب والمراجع والأجهزة العلمية التي يتعين تزويد المكتبة بها
إعداد مجلات تهتم بأنشطة المعهد والبحث العلمي
تهيئ أقراص وأفلام ومنشورات خاصة بالمعهد لإرسالها إلى المعاهد العربية والأجنبية في إطار اتفاقيات التعاون المبرمة
اختيار البحوث الجيدة والعمل على طبعها وتوزيعها على المؤسسات المتعاملة مع المعهد داخليا ودوليا

أكدت توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة على ضرورة إنشاء مركز الدراسات والبحوث القانونية والقضائية بالمعهد العالي للقضاء من شأنه تحسين جودة العدالة وذلك من خلال مساهمته في تطوير ثقافة البحث القانوني والقضائي لدى القضاة موازاة مع تكوينهم الأساسي خاصة على مستوى الاجتهادات القضائية.

ولهذه الغاية، تم إجراء دراسة جدوى«Etude de faisabilité» لفائدة المعهد العالي للقضاء وذلك في إطار برنامج التوأمة المؤسساتية الممول من طرف الاتحاد الأوروبي.

وقد تقدمت الخبيرة التي أشرفت على إعداد هذه الدراسة عقب قيامها بمهمتين بالملاحظات التالية:

- عدم نشر المعلومات القانونية والقضائية في حينها؛
- غياب آلية تسمح للمواطنين والمهنيين القانونيين للوصول إلى المعلومات القانونية والقضائية التي تسمح بها تقنيات الاتصال الجديدة والتي يحتاجونها في أنشطتهم اليومية.

كما توصلت إلى الاستنتاجات التالية:

- سيساعد إنشاء مركز وطني للدراسات والبحوث القانونية والقضائية داخل المعهد العالي للقضاء على تسهيل نشر أحدث المعلومات والدراسات المتعلقة بالعلوم القانونية والقضائية مع ضمان مجانيتها بالنسبة للقضاة وكتاب الضبط، في حين يؤدى عن هذه الخدمة بالنسبة لباقي المستفيدين؛
- سيمكن إنشاء مركز وطني للدراسات والبحوث القانونية والقضائية في شكل SEGMA (مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة) عبر تسيير مستقل من تطوير أجهزته والخدمات التي يقدمها وذلك بفضل المداخيل التي سيحققها من خلال نشر المعلومات القضائية والقانونية وبيع المجلات والبحوث العلمية وشرح المدونات والاستشارات والخبرة القانونية، كما سيمكنه من الإيفاء بمتطلبات النشر المجاني للاجتهاد القضائي لفائدة القضاة وكتاب الضبط. بالإضافة إلى ذلك، سيمكن من توظيف كفاءات واختصاصات جديدة بما فيها أكاديميين وباحثين ومؤرخين وأخصائيين في التوثيق وأخصائيين في المتاحف إلى جانب القضاة وموظفي كتابة الضبط.

ولأجل ذلك ينبغي إدراج هذه المؤسسة في الهيكل التنظيمي الجديد للمعهد العالي للقضاء وسيضم هذا المركز مديرًا ومجلسًا علميًا وسيشمل خمسة أقطاب كما هو موضح أدناه:

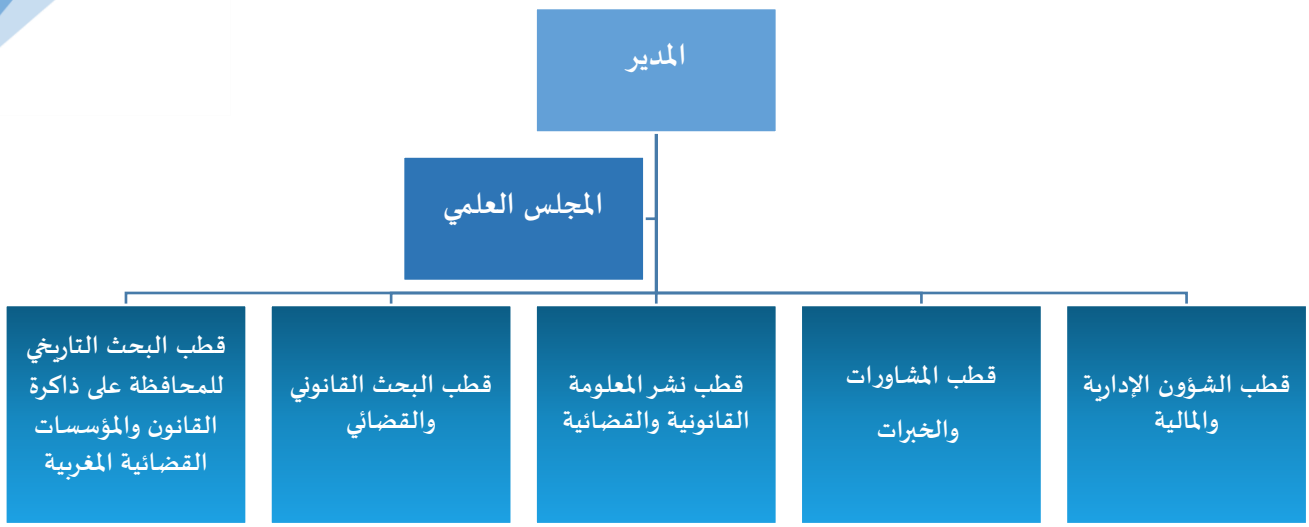

وفي نفس السياق، اقترحت الخبيرة الشروع في إنشاء مركز للدراسات والبحوث القانونية والقضائية في

صيغة تجريبية بهدف تحديد نطاقه وقدراته لتفادي المشاكل التي قد يواجهها خلال إنشائه الفعلي باعتباره مشروعا كبيرا ومتشابكا.

ويمكن الاستفادة من مساعدة الاتحاد الأوروبي سواء في شكل خبرة أو برنامج توأمة جديد لإحداث هذا المركز في صيغته التجريبية.

وتجدر الإشارة إلى أن المعهد العالي للقضاء قد أخذ بعين الاعتبار هذه المقترحات والتوصيات وسيعمل على تنفيذها خلال سنة 2020.

3.2.3 تنمية صورة المعهد العالي للقضاء

في إطار برنامج التوأمة المؤسساتية، تم تخصيص مكون كامل للتواصل نظرا لأهميته وباعتباره وسيلة للتغيير والتطور. وهذا من شأنه تعزيز مكانة المعهد العالي للقضاء كمعهد لتكوين القضاة وكتاب الضبط معترف به من قبل الشركاء المؤسساتيين.

ولتحقيق هذا الهدف تم تنظيم العديد من الورشات والاجتماعات التي شارك فيها المدير العام للمعهد والمسؤولين به، لتحديد مبادئ توجيهية للتواصل وتحديد المواقع التي من شأنها أن تسمح بإنشاء هوية تتماشى مع مهام المعهد حتى يتميز عن غيره من المؤسسات والمعاهد المماثلة.

وقد تم اختيار الصورة المؤسساتية التالية: «المعهد العالي للقضاء، المعهد المرجعي للتكوين القانوني والقضائي".

في هذا الإطار، تم تحديد أربعة أهداف استراتيجية للتواصل سيتم تحقيقها عبر تطوير العديد من الآليات خلال سنة 2020:

الأهـــداف	
	تطوير التواصل الداخلي • ميثاق التواصل الداخلي • منصة إنترانت • نشرة داخلية • أحداث داخلية • البريد الإلكتروني • لوحات للنشر، شاشات تلفزيون
	تطوير مكانة والتعريف بالمعهد العالي للقضاء • تصميم شكلي (charte graphique) • مراسلات /نشرات إخبارية • تويتر • إنشاء قناة يوتوب • صفائح إخبارية • مواد ترويجية
	تعزيز الصلة المباشرة بين القضاة والمعهد العالي للقضاء • برنامج التكوين السنوي: الوصول إلى جميع عروض التكوين المستمر • إنشاء مواعيد • تجميع الاحتياجات التكوينية • نشر العروض، بما في ذلك العروض الجديدة • نشر مستجدات المعهد العالي للقضاء
	تعزيز خدمات عرض التكوين بناء على طلب • وضع استراتيجية للتسويق • كتيب عن عروض التكوين بناء على طلب • كتيب مؤسساتي • إجراء اتصالات مع الفئة المستهدفة

3.3 التدبير والدعم والمواكبة والمساعدة على القيادة

3.3.1 المساعدة على القيادة: مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي

تم إحداث مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي في 9 يناير2013 بقرار مشترك بين وزارة العدل والحريات ووزارة الاقتصاد والمالية طبقا للفقرة الأخيرة من المادة 25 لقرار وزير المالية والخوصصة رقم 2671-2 الصادر بتاريخ 25 ماي 2005 المتعلق بالنظام المالي والمحاسباتي للمعهد العالي للقضاء.

تعتبر مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي وحدة مستقلة مرتبطة مباشرة بالمدير العام للمعهد العالي للقضاء مما يمنحها الاستقلالية لممارسة مهامها ويمكنها من التوظيف الفعال للآليات التي سبق إرساؤها.

تقوم مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي باقتراح وإعداد أدوات التدبير التي تمكن من تقييم عمل المعهد للرفع من نجاعة أدائه وخلق قيمة مضافة.

وقد انكبت المصلحة بعد شروعها في العمل على إعداد:

- دلائل إجراءات خاصة بمديريات المعهد (مديرية الملحقين القضائيين والقضاة/مديرية تكوين كتاب الضبط /مديرية الدراسات والأبحاث والتعاون)؛
- الدليل التنظيمي للمعهد العالي للقضاء؛
- ميثاق التدقيق الداخلي؛
- دليل الإجراءات الخاصة بوحدة التدقيق الداخلي.

3.3.1.1 مهام مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي

تسعى مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي باعتبارها فاعلا رئيسيا في القيادة واتخاذ القرار وتكريس الحكامة الجيدة إلى تحقيق الأهداف التالية:

الأهـــداف	
	تقديم المشورة للإدارة
	ضمان إدارة المخاطر
	مواكبة التغيير

تتكون المصلحة من وحدتين: وحدة مراقبة التدبير ووحدة التدقيق الداخلي ويسهر على تسييرها رئيسة مصلحة بمساعدة إطار عالي.

أ-وحدة التدقيق الداخلي

تتجلى مهمة وحدة التدقيق الداخلي في مساعدة المعهد على ترسيخ منظومة المراقبة الداخلية وذلك من خلال تقييم فعاليتها والحرص على التجويد المستمر وتقديم التوصيات اللازمة لتطوير عمل المعهد.

الأهـــداف	**تعزيز الرقابة الداخلية من خلال تقييم:** • فعالية العمليات والبرامج • التطبيق السليم للقوانين والأنظمة والقواعد والإجراءات • صيانة وحماية ممتلكات المعهد • موثوقية المعلومات المالية والتنفيذية.
	تقييم عمليات إدارة المخاطر من خلال ضمان: • تحديد المخاطر وتقييمها • تتبع معالجة المخاطر المحددة • تحسيس الإدارة العامة بأهمية هذه المخاطر.
	تقييم تسيير المعهد العالي للقضاء • تقييم الأهداف المسطرة وبرامج وأنشطة المعهد وتتبع تنفيذها؛ • تقييم حكامة نظام المعلوميات وقدرتها على دعم استراتيجية وأهداف المعهد؛ • تزويد مختلف وحدات المعهد بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر والمراقبة؛ • توفير المعلومات الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة العامة والمدققين الخارجيين والعمل على تنسيق أنشطتهم.

ب-وحدة مراقبة التدبير

تتمثل أهداف وحدة مراقبة التدبير فيما يلي:

الأهـــداف	توفير المعلومات اللازمة لاستراتيجية المعهد؛
	المشاركة في تحديد التوقعات الميزانياتية مع العمل على توزيع الموارد وفقً الأهداف المسطرة؛
	إعداد لوحات القيادة لتتبع وتقييم جميع البرامج؛
	وضع مؤشرات التتبع وتحليل تطورها لتقييم أداء مختلف أنشطة المعهد.

وللإشارة لاتزال هذه الوحدة في مرحلة التأسيس إذ يبقى تفعيلها مرتبطا باستكمال نظام المعلومات الخاص بالمعهد العالي للقضاء.

3.3.1.2 منجزات مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي برسم سنة 2019

واصلت مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي سنة 2019 انخراطها الفعلي في مشروع التوأمة" دعم الإصلاح المؤسساتي وتقوية قدرات المعهد العالي للقضاء».

وباعتبارها المسؤولة عن تنفيذ المكون الأول لعقد التوأمة "دعم مسلسل الملاءمة مع الممارسات الأوروبية الفضلى في مجال التكوين القضائي" عملت على تدبير تنفيذ هذا المكون وذلك من خلال:

- إنجاز الإطار المرجعي للمهمات التالية :

  - إنجاز وثيقة بعنوان "المرجع الوظيفي والتنظيمي للمعهد العالي للقضاء" افتحاص الحكامة؛
  - الدراسة القياسية / المقارنة بين المعهد العالي للقضاء وثلاثة معاهد أوروبية؛
  - إعداد المخطط الاستراتيجي للمعهد.

- إجراء تحليل SWOT لمختلف الوحدات الإدارية للمعهد العالي للقضاء.

- مواكبة الخبراء في مهماتهم (افتحاص الحكامة/ دراسة المقارنة / المخطط الاستراتيجي للمعهد).

- مركزة ومعالجة الملاحظات المتعلقة بالتقارير المرحلية لمهمات المكون الأول.

- السهر على إعداد المحور الرابع للمخطط الاستراتيجي "ملاءمة تكييف اتخاذ القرار والتواصل في ظل الظرفية الجديدة".

- المشاركة في مهمات برنامج التوأمة التي تمحورت حول:

  - وضع هيكلة جديدة للمعهد؛
  - إعداد مرجعية الكفاءات والمهن / بطائق المواقع الوظيفية؛
  - إعداد وتنفيذ مخطط التكوين الداخلي؛
  - تعزيز نظام الإدارة المالية والمحاسبية؛
  - إعداد استراتيجية التواصل؛
  - تكوين المكونين؛
  - إعداد التقرير السنوي.

- تدبير الملفات المتعلقة بـ:
  - حوار التدبير؛
  - مشروع نجاعة الأداء؛
  - تدبير التكوين المتعلق بتنظيم دورات تدريبية في إطار الشراكة بين وزارة العدل والمركز الوطني لمحاكم الدولة NCSC.

3.3.1.3 الآفاق المستقبلية لمصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي

تتمثل آفاق مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي فيما يلي:

- تفعيل التوصية المنبثقة عن المهمة المتعلقة بالهيكل التنظيمي للمعهد العالي للقضاء والرامية إلى تعزيز إشراك المصلحة في القيادة والمساعدة في اتخاذ القرار؛
- إعداد وتنفيذ برنامج التدقيق السنوي؛
- إحداث لجنة التدقيق؛
- المصادقة على ميثاق التدقيق من طرف مجلس الإدارة؛
- إنجاز خريطة شاملة للمخاطر؛
- وضع أسس مراقبة التدبير من خلال:
  - اختيار المؤشرات؛
  - إنجاز لوحات القيادة ومراقبة وتقييم جميع أنشطة المعهد العالي للقضاء؛
  - إرساء المحاسبة التحليلية؛
  - وضع دليل إجراءات خاص بوحدة مراقبة التدبير؛
  - تعزيز وظيفة مراقبة التدبير من خلال نظام المعلومات.

3.3.2 الدعم والمواكبة

تعمل الكتابة العامة على ضمان حسن سير المعهد العالي للقضاء من خلال عملية " الدعم والمواكبة"، وذلك من خلال تنفيذ المهام المتعلقة بـ:

- تدبير الميزانية والتدبير المالي؛
- تدبير الموارد البشرية؛
- الطلبيات العمومية واللوجستيك؛
- التدبير التقني والصيانة والأشغال؛
- المعلوميات وتكنولوجيا المعلومات.

يشرف على هذه المهام كاتبة عامة، ويساعدها في مهامها رئيس قسم وثلاثة رؤساء مصالح ومسؤول عن المعلوميات.

يبلغ عدد الموظفين بالكتابة العامة 25: أربع (4) مسؤولين؛ ثمانية (8) أطر (سلم 10 وما فوق)؛ ثمانية (8) موظفين (سلم بين 6 و9)؛ ثلاثة (3) أعوان؛ وسائق (1).

3.3.2.1 الهيكل التنظيمي والمهام المنوطة بالكتابة العامة

- الكاتب العام: يساعد المدير العام في مهامه الإدارية والمالية كاتب عام.
- رئيس القسم المالي والشؤون العامة: يسهر على قيادة التدبير المالي والميزانياتي وضمان استراتيجية النجاعة والتدبير المحاسباتي ويشرف على تسيير ثلاثة مصالح:

- مصلحة الشراءات واللوجستيك: يناط بها تنظيم الطلبية العمومية والسهر على الدعم اللوجستيكي والتقني والحفاظ على ممتلكات المؤسسة.

ولتنفيذ مهامها يساعد رئيس المصلحة سبعة موظفين وعون وسائق. وتتكون المصلحة من مكتب الشراءات وتدبير المخزون-مكتب التدبير اللوجستيكي.

- مصلحة الميزانية والمحاسبة: تساهم في إعداد الميزانية وتسهر على ضمان تنفيذ وتتبع العمليات الميزانياتية والمالية ومسك وتنظيم حسابات المؤسسة. ويساعد رئيس المصلحة (منصب شاغر) في مهامه موظفان وتتكون المصلحة من مكتب المحاسبة الميزانياتية-مكتب المحاسبة العامة-الخزينة.

- مصلحة تدبير الموارد البشرية والشؤون العامة: تسهر على ضمان تدبير شؤون الهيأة العاملة بالمعهد وقيادة مشروع "تدبير الموارد البشرية" للمعهد ويقوم بإنجاز جميع المهام المنوطة بها رئيس مصلحة.

- وحدة المعلوميات وتكنولوجيا المعلومات: تسهر على حسن سير البنية المعلومياتية وضمان أمنها وضمان إنجاز دعامات خاصة بالتواصل والتغطية السمعية البصرية لأنشطة المؤسسة والسهر على فعالية وجودة المنظومة المعلومياتية مع احترام التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة. ويشرف على تسييرها مهندس متخصص في المعلوميات ويساعده في مهامه مهندس وإطار وتقنيان.

- مكتب الضبط:

يقوم مكتب الضبط بتدبير الوارد والصادر، وإنجاز عمليات تصنيف وحفظ نسخ من الوارد والصادر. ويتكون من ثلاثة موظفين وعون.

- الخزينة المؤدية (وزارة المالية):

يشرف على هذه الوحدة الخازن المؤدي، وقد وضع المعهد رهن إشارته ثلاثة (3) موظفين.

المهام: مراقبة تنفيذ ميزانية المعهد.

3.3.2.2 أهداف ومؤشرات

الأهداف	المؤشرات	منجزات 2019
تقوية قدرات الموارد البشرية	نسبة المستفيدين من برامج التكوين	13%
	نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية	1,2%
تقوية منظومة المراقبة الداخلية	عدد التطبيقات المعلومياتية التي تم تطويرها	3
	نسبة فصل المهام الغير المتجانسة	-
الرفع من جودة التدبير الإداري والمالي	نجاعة تدبير المكتبيات	2 200
	الرفع من وتيرة تنفيذ الميزانية	84%
تقوية البنية التقنية والمعلومياتية		-

3.3.2.3 منجزات الكتابة العامة برسم سنة 2019

أ-التدبير الميزانياتي والمالي

تتلخص الأنشطة المنجزة في إطار المهام المحاسباتية والمالية برسم سنة 2019 في الجدول التالي:

الأنشطة	العمليات	العدد
أتعاب الأساتذة	برامج التكوين المعالجة	9
تعويضات التنقل	اوامر التحويل الخاصة بالمهمات	105
الأداءات	اوامر الأداءات المعالجة	813
التكوين لفائدة الأغيار	Devis communiqués	4
	العقود المنجزة	3
	برامج الاستعمال المنجزة	3
تحصيل المداخيل	الفواتير المنجزة	7
	أوامر التحصيل المنجزة	7
الحسابات	ضبط مختلف الحسابات	تضمين العمليات المحاسباتية في مختلف السجلات
	الوضعيات المحاسباتية الشهرية	12
	الحساب الإداري 2018	مستند من 101 صفحة
	القوائم التركيبية 2018	- وثيقة من صفحتين تم نشرها بالجريدة الرسمية - حصيلة 2018 تمت المصادقة عليها خلال اجتماع مجلس الإدارة
تدبير الميزانية	إعداد توقعات 2020 وكراسة الميزانية	يتم عرض مشروع الميزانية والمصادقة عليه خلال اجتماع مجلس الإدارة
	إعداد مشروع الميزانية الأولية لسنة 2020	تتم مناقشة هذا المشروع ثم التأشير عليه من طرف مصالح وزارة المالية

ب- تدبير الموارد البشرية والشؤون العامة

يلخص الجدول التالي جميع الأنشطة والعمليات التي تنجز في إطار التدبير الاداري لشؤون الهيأة العاملة بالمعهد.

الأنشطة	العمليات	العدد
تدبير وتتبع الشؤون الإدارية للهيأة العاملة بالمعهد	شواهد، قرارات، رخص	غير متوفرة
تدبير القرارات الإدارية والمالية	قرارات التعيين وتحملات	غير متوفرة
تقوية قدرات الموارد البشرية	عمليات مرتبطة بالتكوين	-
تدبير التوظيفات ومناصب المسؤولية والترقيات	إعلانات عن الترشيحات	-
	قرارات تحويل المناصب	10
	وضعيات المناصب الشاغرة	12
تدبير الشؤون العامة والاجتماعية	المراسلات الإدارية	-

ج-تدبير الطلبيات العمومية واللوجستيك، والمعدات التقنية، وأشغال الصيانة والبنايات

- دعم المهام

- دعم الوسائل اللوجيستيكية: اقتناء العتاد المعلوماتي؛ اقتناء لوازم المكتب؛ اقتناء العتاد السمعي البصري والاتصال؛
- صيانة البنية التحتية للمعهد: صيانة وإصلاح الممتلكات العقارية؛ أشغال النظافة؛ صيانة التجهيزات والتركيبات المعلوماتية والتقنية؛ إصلاح عتاد وأثاث المكتب...
- دعم وتقوية العتاد المعلوماتي وعتاد المكتب؛
- إغناء الرصيد الوثائقي للخزينة بتجديد الاشتراكات بالمجالات العلمية؛
- خدمات الإطعام والإيواء.

اشغال	العمليات	العدد
الشراءات	بواسطة سند الطلب	29
	بواسطة الصفقات العمومية	3
	بواسطة العقود/الاتفاقيات	11

- تتبع تنفيذ صفقات النظافة والحراسة (صفقات قابلة للتجديد)

- الماء والكهرباء والهاتف: بمجرد التوصل بفواتير الماء والكهرباء والهاتف تتم مراقبتها ودفع مبلغها بواسطة الشيات. ثم تسجيل؛ العمليات المحاسبية. إضافة إلى تصنيف وحفظ الفواتير ومختلف الوثائق؛
- تدبير المخزون: تمت معالجة مجموعة من طلبات لوازم المكتب.
- تدبير حضيرة السيارات: في إطار تجديد حضيرة السيارات المتهالكة تم اقتناء سيارتين خاصة بالمهام المنوطة للمعهد وثلاث سيارات نفعية؛ تدخلات في مجال إصلاح وصيانة حضيرة السيارات؛ تدبير طلبات الشيات الخاصة بالمحروقات والنقل.

د- المعلوميات وتكنولوجيا المعلومات

- إدماج الوحدات البرمجية التالية في نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP)

	تحليل الحاجيات	تصميم	تطوير واختبار	انتقال	صيانة
وظيفة التكوين					
تكوين الملحقين القضائيين	✓	✓	في طور الإنجاز		
التكوين المستمر	في طور الإنجاز				
تعويضات المكونين	✓	✓	✓	✓	✓
وظائف شاملة					
تدبير الوارد والصادر	✓	✓	✓	✓	
تدبير البريد الإرساليات	✓	✓	✓	في طور الإنجاز	
وظائف الشراءات، المبيعات والمخزون					
الشراءات	✓	✓	✓	في طور الإنجاز	
المبيعات	✓	✓	✓	في طور الإنجاز	
المخزون	✓	✓	✓	✓	✓
وظيفة المحاسبة والمالية					
الشراءات والمبيعات	✓	✓	✓	في طور الإنجاز	
الرواتب	✓	✓	✓	✓	✓
المخزون	✓	✓	✓	✓	✓
الأصول الثابتة	✓	✓	في طور الإنجاز		
أشغال نهاية السنة	✓	✓	في طور الإنجاز		
تدبير الميزانية	✓	✓	في طور الإنجاز		
وظيفة الموارد البشرية					
تدبير الموظفين	✓	✓	✓	في طور الإنجاز	
تدبير الرواتب	✓	✓	✓	✓	✓
تدبير التنقلات	✓	✓	✓	✓	✓
تدبير العطل	✓	✓	✓	✓	✓
تدبير التعويضات الكيلومترية	✓	✓	✓	✓	✓
وظيفة حظيرة السيارات					
تدبير أسطول السيارات	✓	✓	✓	✓	✓
تدبير السيمات	✓	✓	✓	✓	✓

- تعميم استعمال خدمة البريد الإلكتروني الرسمي للمعهد

لضمان التواصل الموثق داخل المعهد وبين مختلف شركائه، تم تفعيل خدمة البريد الإلكتروني الرسمي للمعهد وتعميمها على جميع موظفي المؤسسة وحثهم على استعمال هذه الخدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن البريد الإلكتروني الرسمي يجعل البيانات أكثر أمانا.

- السمعي البصري

في إطار حفظ ممتلكات "الرصيد الوثائقي" للمعهد، تم تسجيل ورقمنة 24 شريط فيديو يخص الأيام الدراسية والندوات المنجزة داخل قاعات المعهد.

- مكتب الضبط: الصادر والوارد

الأنشطة	العدد
الوارد	**815**
الصادر	**647**
الوارد والصادر المصنف والمحفوظ	**1462**

- الخزينة المؤدية

مهام الخزينة المكلفة بالأداء	طرق معالجتها	عدد الوثائق والمستندات
الأوامر بالأداء المعالجة	الاستقبال والمراقبة قبل التأشير عليها	813
إعداد الحساب الإداري وإحالته على مجلس الأعلى للحسابات	يتم إعداده وفق النماذج المعتمدة من طرف وزارة المالية	ترسل نسخة واحدة الى المجلس الأعلى للحسابات قبل 30 يونيو من كل سنة
إعداد الوضعيات الشهرية وإحالتها على مديرية المنشأت العامة والخوصصة	تتم معالجتها شهريا مع إرسال نسخة منها الى الكاتبة العامة بالمعهد العالي للقضاء ونسخة الى الخازن المكلف بالأداء ونسخة الى مديرية المنشآت العامة والخوصصة ونسخة إلى مراقبة الدولة	نسخة واحدة من كل وضعية مالية شهرية
تسجيل مختلف الحسابات	سجل خاص بالخزينة -سجل خاص بمختلف أنواع النفقات المدرجة بالمعهد-سجل خاص بالصفقات العمومية -سجل خاص بالمداخيل-سجل خاص بتتبع طبيعة سندات بناء على طلب -سجل خاص بتتبع فترات تنقل للهيئة العاملة بالمعهد-سجل خاص بفترات التدريس الخاصة بالمؤطرين المنتمين الى المؤسسة -سجل خاص بالوارد والصادر	كل سجل مخصص للعمليات المحاسباتية
حفظ الأوامر بالأداء وملفات الهيئة العاملة بالمعهد	ترتيب جميع الأوامر بالدفع منذ سنة 2004 إلى بداية سنة 2020 مع حفظ ملفات جميع مستخدمي وموظفي وقضاة المعهد.	لكل سنة أرشيف مرقم من بداية شهر يناير الى نهاية شهر دجنبر
ترتيب مختلف المراسلات	جميع المراسلات المتعلقة بتدبير الوضعية الإدارية للهيئة العاملة بالمعهد أو تلك الخاصة بالملفات المعروضة للتأشيرة	لكل عملية سجل خاص بها

- الأنشطة المرتبطة بتنفيذ عقد التوأمة

خلال سنة 2019، وفي إطار تنفيذ عقد التوأمة، شارك أطر الكتابة العامة في تنفيذ مجموعة من الأنشطة التي يمكن تلخيصها كالتالي:

الأنشطة	عدد الأيام
مخطط تخصيص المبنى الجديد	8
لجنة القيادة-المخطط الاستراتيجي	9
مخطط التكوين	25
أنشطة أخرى	10

3.3.2.4 الآفاق المستقبلية لعمل الكتابة العامة

- مقر جديد: ترحيل المعهد إلى المبنى الجديد؛
- هيكلة تنظيمية جديدة للمعهد؛
- بطائق العمل والكفاءات المناسبة؛
- بالإضافة إلى الزيادة في عدد موظفي الكتابة العامة لتسيير المعهد بالمقر الجديد، ستنضاف مهن أخرى إلى المهام المنوطة بالكتابة العامة: الإيواء والإطعام؛
- نظام أساسي جديد: يأخذ بعين الاعتبار إجراءات تدبير الموارد البشرية (التدبير التوقعي للمهن والكفاءات-التوظيفات-مخطط التكوين-...)؛
- إرساء نظام معلوماتي لعقلنة تدبير حضيرة السيارات؛
- إرساء قاعدة مرجعية للأثمان؛
- استراتيجية معلوماتية جديدة ملائمة للوضع الجديد:
  - إتمام وتسريع العمل بنظام تخطيط موارد المؤسسة ERP؛
  - إنشاء بنية معلوماتية افتراضية؛
  - تخصيص بنية تخزين خاصة؛
  - استبدال نظام الحفظ الحالي بآخر أكثر ملاءمة؛
  - إنشاء مركز للخدمات المعلوماتية؛
  - تطوير سياسة امن المعلومات ونظام حماية المعطيات الشخصية؛
  - تطوير الموارد البشرية التقنية.

الفهرس

كلمة السيد المدير العام للمعهد العالي للقضاء

الفصل الأول: تقديم المعهد العالي للقضاء

I - الإطار القانوني و المؤسساتي للمعهد العالي للقضاء 6
1.1 النشأة والتطور 6
1.2 مقتطفات مرجعية 8
1.3 الإطار القانوني للمعهد العالي للقضاء 9
1.4 توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة 10
1.5 رسالة وقيم ورؤية المعهد العالي للقضاء 10
1.6 مهام المعهد العالي للقضاء 11

II – هيكلة المعهد العالي للقضاء 12
2.1 الهيكل التنظيمي 12
2.2 المجلس الإداري للمعهد العالي للقضاء 13
2.3 الإدارة العامة للمعهد العالي للقضاء 14

III – التدبير الإداري والمالي للمعهد العالي للقضاء 15
3.1 الموارد البشرية 15
3.2 الموارد المالية 17

الفصل الثاني: منجزات وآفاق المعهد العالي للقضاء

I – أبرز الأحداث التي عرفها المعهد العالي للقضاء خلال سنة 2019 20
II – أنشطة المعهد العالي للقضاء خلال سنة 2019 23
III – حصيلة عمل المعهد العالي للقضاء برسم سنة 2019 26
3.1 التكوين 26
3.1.1 تكوين الملحقين القضائيين والقضاة 26
3.1.1.1 التكوين الأساسي للملحقين القضائيين 26
3.1.1.2 التكوين المستمر للقضاة 28
3.1.1.3 حصيلة تكوين الملحقين القضائيين برسم سنة 2019 29
3.1.1.4حصيلة تكوين القضاة برسم سنة 2019 32

3.1.2 تكوين كتاب الضبط 34
3.1.2.1 برامج تكوين كتاب الضبط 34
3.1.2.2 التكوين الأساسي لكتاب الضبط 35
3.1.2.3التكوين المستمر لكتاب الضبط 36
3.1.2.4التكوين التأهيلي والتخصصي 38
3.1.2.5حصيلة تكوين كتاب الضبط برسم سنة 2019 40
3.1.2.6الآفاق المستقبلية لتكوين كتاب الضبط 47
3.1.3 تكوين مساعدي القضاء 49
3.1.3.1 تكوين العدول 49
3.1.3.2 تكوين المفوضين القضائيين 53

3.2 إشعاع المعهد العالي للقضاء 57
3.2.1 التعاون 57
3.2.1.1 التعاون الدولي 58
3.2.1.2 التعاون الوطني 66
3.2.1.3 الآفاق المستقبلية للتعاون الدولي والوطني 68
3.2.2 الدراسات والأبحاث والتوثيق 68
3.2.3 تنمية صورة المعهد العالي للقضاء 70

3.3 التدبير والدعم والمواكبة والمساعدة على القيادة 72
3.3.1 المساعدة على القيادة: مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي 72
3.3.1.1 مهام مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي 72
3.3.1.2 منجزات مصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي برسم سنة 2019 74
3.3.1.3 الآفاق المستقبلية لمصلحة مراقبة التدبير والتدقيق الداخلي 75
3.3.2 الدعم والمواكبة 76
3.3.2.1 الهيكل التنظيمي والمهام المنوطة بالكتابة العامة 76
3.3.2.2 أهداف ومؤشرات 77
3.3.2.3 منجزات الكتابة العامة برسم سنة 2019 78
3.3.2.4 الآفاق المستقبلية لعمل الكتابة العامة 82

المعهد العالي للقضاء

ⵓⵔⵣⵣⵓ ⵓⵏⵓⵣⵔⵓ ⵏ ⵜⵙⴻⴽⵜ

Institut Supérieur de la Magistrature